مرفقات

القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2024 بشأن اعتماد الحساب الختامي الموحد للاتحاد (البيانات المالية الموحدة) والإيضاحات المرفقة بها للسنة المالية 2023

المحتويات	الصفحات

أولاً: البيانات المالية الموحدة للاتحاد والإيضاحات المرفقة بها

بيان المركز المالي الموحد	3
بيان الأداء المالي الموحد	5
بيان التدفقات النقدية الموحد	7
بيان التغيرات في صافي الأصول الموحد	9
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	11-53

ثانياً: بيانات تنفيذ الميزانية العامة للاتحاد

بيان عرض المقارنة بين الميزانية والتنفيذ الفعلي الموحد	10

بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2023

	الإيضاحات	كما في 31 ديسمبر 2023	كما في 31 ديسمبر 2022
		درهم	درهم
الأصول			
الأصول غير المتداولة			
ممتلكات، آلات ومعدات	6	59,873,524,785	23,386,114,154
عقارات استثمارية	7	79,453,075	46,000,000
أصول إيجار تمويلي	8	-	4,062,746
الأصول غير الملموسة	10	915,594,872	986,001,935
أصول امتياز تقديم الخدمة	9	1,858,412,403	-
استثمارات تتم المحاسبة عنها بموجب طريقة حقوق الملكية	11	204,598,931,921	320,492,944,542
مبالغ مستحقة على جهاز الإمارات للاستثمار – سندات	12	31,058,444,673	25,539,882,582
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق – سندات خزينة أمريكية	12	16,613,101,378	8,969,153,170
قروض	18	3,673,000,000	9,182,500,000
أصول مالية أخرى	13	2,905,468,042	2,902,722,479
مجموع الأصول غير المتداولة		**321,575,931,149**	**391,509,381,608**
الأصول المتداولة			
المخزون	14	582,887,019	798,879,363
ذمم مدينة وأخرى	15	29,863,744,922	15,988,178,850
مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة	16	2,902,945,205	2,880,111,001
النقد وما يعادله	17	36,793,739,088	23,514,786,088
مجموع الأصول المتداولة		**70,143,316,234**	**43,181,955,302**
مجموع الأصول		**391,719,247,383**	**434,691,336,910**

تُشكل الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2023 - تتمة

	الإيضاحات	كما في 31 ديسمبر 2023	كما في 31 ديسمبر 2022
		درهم	درهم
الالتزامات			
الالتزامات غير المتداولة			
قروض لأجل – الجزء غير المتداول	18	7,498,511,031	10,152,579,030
مبالغ مستحقة للمستثمرين – سندات	12	47,628,794,530	34,462,705,839
التزامات تأجير تمويلي	19	-	1,987,984
إيرادات مؤجلة - غير متداولة	21	4,028,636,517	939,734,458
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	22	1,730,928,045	1,697,077,028
التزامات بترتيبات امتياز تقديم الخدمة	20	519,157,217	-
التزامات طويلة الأجل – أخرى	23	582,474,164	595,747,492
مجموع الالتزامات غير المتداولة		**61,988,501,504**	**47,849,831,831**
الالتزامات المتداولة			
ذمم دائنة وأخرى	24	8,886,182,831	7,451,091,393
مبالغ مستحقة لأطراف ذات علاقة	16	31,528,151	11,280,230
التزامات ومخصصات أخرى	25	3,831,887,612	6,249,400,208
إيرادات مؤجلة - متداولة	21	752,258,030	229,565,478
التزامات تأجير تمويلي	19	1,987,984	3,447,139
مجموع الالتزامات المتداولة		**13,503,844,608**	**13,944,784,448**
مجموع الالتزامات		**75,492,346,112**	**61,794,616,279**
صافي الأصول			
الاحتياطي العام المتراكم		303,519,339,591	385,881,774,736
احتياطات أخرى		171,342,209	11,438,393
(الخسائر) الأرباح للسنة الحالية		12,536,219,471	(12,996,492,498)
مجموع صافي الأصول		**316,226,901,271**	**372,896,720,631**
مجموع الالتزامات وصافي الأصول		**391,719,247,383**	**434,691,336,910**

تُشكل الايضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

بيان الأداء المالي الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

	الإيضاحات	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
		درهم	درهم
الإيرادات			
المعاملات غير التبادلية			
الضرائب	26	11,137,336,314	10,669,240,025
الغرامات والمخالفات والمصادرات	27	513,334,383	436,572,683
إيرادات من معاملات غير تبادلية – تحويلات	28	14,794,955,277	13,897,788,406
إيرادات من معاملات غير تبادلية – تحويلات أخرى	29	463,224,448	294,786,333
المعاملات التبادلية			
الرسوم والتصاريح	30	22,373,564,450	20,527,777,327
إيرادات من تقديم الخدمات وبيع السلع	31	370,768,492	265,405,458
توزيعات أرباح وحقوق الامتياز	32	8,315,430,441	7,720,568,867
إيرادات فوائد	33	2,587,445,570	1,150,120,925
إيرادات أخرى	34	1,597,387,091	1,380,997,727
مجموع الإيرادات		**62,153,446,466**	**56,343,257,751**
المصروفات			
الرواتب والأجور ومنافع الموظفين	35	22,222,754,919	20,730,924,116
المنافع الاجتماعية والإعانات	36	10,274,220,195	9,593,428,477
تحويلات	37	9,336,167,503	9,304,593,864
الاستهلاك والإطفاء	6-9	4,203,593,822	4,099,585,143
خدمات استشارية ومهنية	38	1,969,206,215	1,482,104,666
إيجارات	39	835,242,644	1,149,005,144
مصروفات عمومية وإدارية	40	7,961,568,681	7,342,314,535
مصروفات الفوائد	41	1,667,016,849	873,728,458
مصروفات إصدار السندات		12,373,612	1,000,000
مجموع المصروفات		**58,482,144,440**	**54,576,684,403**
صافي أرباح السنة قبل الأرباح والخسائر الأخرى		**3,671,302,026**	**1,766,573,348**

بيان الأداء المالي الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 – تتمة

	الإيضاحات	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
		درهم	درهم
الحصة في (خسائر) أرباح الجهات التي تتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية	11	8,864,975,842	(14,785,127,880)
ربح من بيع ممتلكات، آلات ومعدات		(5,629,071)	16,468,606
ربح من فروق تحويل عملات أجنبية		5,570,674	5,593,428
مجموع (الخسائر) الأرباح الأخرى		**8,864,917,445**	**(14,763,065,846)**
صافي (الخسائر) الأرباح للسنة بعد الأرباح والخسائر الأخرى		**12,536,219,471**	**(12,996,492,498)**

تُشكل الايضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

	الإيضاحات	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
		درهم	درهم
صافي (الأرباح) الخسائر للسنة		**12,536,219,471**	**(12,996,492,498)**
تعديلات لـ:			
الاستهلاك والإطفاء	6-10	4,203,593,821	4,099,585,143
ربح من بيع ممتلكات، آلات ومعدات		5,629,071	(16,468,606)
الزيادة في مخصص الديون المشكوك فيها		354,087,645	26,024,257
الزيادة في مخصص تعويضات نهاية الخدمة للموظفين		196,208,778	251,295,418
أثر تعديلات سنوات سابقة وتسويات على حساب الاحتياطي (بالصافي)		(69,365,942,647)	324,031,575,559
الحصة في الخسائر (الأرباح) في استثمارات تتم المحاسبة عنها بموجب طريقة حقوق الملكية		(8,864,975,842)	14,785,127,880
التدفقات النقدية التشغيلية قبل التغييرات في الأصول والالتزامات التشغيلية		**(60,935,179,703)**	**330,180,647,153**
التغيرات في الأصول والالتزامات التشغيلية			
النقص في المخزون		215,992,344	42,017,783
(الزيادة) النقص في أصول مالية أخرى		(2,745,563)	(298,905,640)
(الزيادة) النقص في ذمم مدينة وأخرى		(14,229,653,717)	(1,128,605,197)
(النقص) الزيادة في قروض		2,855,432,001	(58,446,670)
(الزيادة) النقص في مبالغ مستحقة من/ إلى أطراف ذات علاقة		(2,586,282)	(1,200,481,648)
(النقص) في التزامات طويلة الأجل – أخرى		(13,273,328)	(17,501,782)
الزيادة (النقص) في ذمم دائنة وأخرى		1,435,091,438	(770,111,578)
الزيادة في التزامات ترتيبات امتياز تقديم الخدمة		519,157,217	-
(النقص) الزيادة في إيرادات مؤجلة		3,611,594,611	(11,026,108)
الزيادة في التزامات ومخصصات أخرى		(2,417,512,596)	2,823,660,420
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		**(68,963,683,578)**	**329,561,246,733**
دفع تعويضات نهاية الخدمة للموظفين	22	(162,357,761)	(164,615,686)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		**(69,126,041,339)**	**329,396,631,047**

تُشكل الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 - تتمة

	الإيضاحات	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
		درهم	درهم
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
إضافات استثمارات تتم المحاسبة عنها بموجب طريقة حقوق الملكية	11	117,403,746,602	(326,071,043,814)
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق		(7,643,948,208)	(8,969,153,170)
توزيعات أرباح مستلمة خلال السنة	11	7,355,241,860	4,706,379,130
سندات مستحقة على جهاز الإمارات للاستثمار		(5,518,562,091)	(11,034,287,332)
مبالغ مستلمة من بيع ممتلكات، آلات ومعدات		(5,629,071)	16,468,606
شراء ممتلكات، آلات ومعدات	6	(5,400,826,030)	(1,473,341,272)
شراء عقارات استثمارية	7	(61,537,000)	-
شراء أصول غير ملموسة	10	(475,267,933)	(446,082,021)
استبعادات/ تحويلات / تعديلات - في الأصول		(36,570,769,160)	(906,113,220)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		**69,082,448,969**	**(344,177,173,093)**
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
إصدار سندات		13,166,088,691	19,969,598,789
سداد التزامات إيجار تمويلي		(3,447,137)	(255,268,926)
الزيادة في احتياطات أخرى		159,903,816	1,414,623
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		**13,322,545,370**	**19,715,744,486**
صافي الزيادة في النقد وما يعادله		**13,278,953,000**	**4,935,202,440**
النقد وما يعادله في بداية السنة		**23,514,786,088**	**18,579,583,648**
النقد وما يعادله في نهاية السنة	17	**36,793,739,088**	**23,514,786,088**

تُشكل الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

بيان التغيرات في صافي الأصول الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

	الإيضاح	احتياطيات أخرى	الاحتياطي العام المتراكم	مجموع صافي الأصول
		درهم	درهم	درهم
الأرصدة الافتتاحية كما في 1 يناير 2022		10,023,770	61,850,199,177	61,860,222,947
أرباح من إعادة تقييم الاستثمارات		1,414,623	-	1,414,623
أثر تعديلات سنوات سابقة وتسويات على حساب الاحتياطي (بالصافي)		-	324,031,575,559	324,031,575,559
صافي المعاملات المسجلة مباشرة في صافي الأصول		11,438,393	385,881,774,736	385,893,213,129
صافي الأرباح للسنة الحالية	40	-	(12,996,492,498)	(12,996,492,498)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2022	41	11,438,393	372,885,282,238	372,896,720,631
أرباح من إعادة تقييم الاستثمارات		159,903,816	-	159,903,816
أثر تعديلات سنوات سابقة وتسويات على حساب الاحتياطي (بالصافي)		-	(69,365,942,647)	(69,365,942,647)
صافي المعاملات المسجلة مباشرة في صافي الأصول		171,342,209	303,519,339,591	303,690,681,800
صافي الأرباح (الخسائر) للسنة الحالية	40	-	12,536,219,471	12,536,219,471
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2023	41	171,342,209	316,055,559,062	316,226,901,271

تُشكل الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

بيان عرض المقارنة بين الميزانية والتنفيذ الفعلي الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

	المبالغ المقدرة في الميزانية المعتمدة	المبالغ المقدرة في الميزانية النهائية	المبالغ الفعلية على أساس مقارن	الفرق بين المبالغ الفعلية والميزانية النهائية
	درهم	درهم	درهم	درهم
الإيرادات				
الضرائب	9,653,400,000	9,653,400,000	11,603,396,768	1,949,996,768
مساهمات اجتماعية	450,000,000	450,000,000	494,322,043	44,322,043
مساهمات الإمارات	19,022,854,440	19,599,575,324	14,778,650,515	(4,820,924,809)
إيرادات اتحادية أخرى	34,486,745,560	34,677,849,289	39,371,400,038	4,693,550,749
مجموع الإيرادات	**63,613,000,000**	**64,380,824,613**	**66,247,769,364**	**1,866,944,751**
المصروفات				
تعويضات الموظفين	23,291,890,500	23,515,589,637	22,986,499,379	(529,090,258)
مستلزمات سلعية وخدمية	15,729,373,500	18,426,038,021	17,297,099,470	(1,128,938,551)
الفوائد	1,515,675,000	1,547,514,399	1,534,296,955	(13,217,444)
الاعانات	3,292,138,000	3,337,884,743	3,337,021,064	(863,679)
المنح	2,319,322,000	2,016,666,300	1,585,001,293	(431,665,007)
المنافع الاجتماعية	5,068,600,000	5,547,747,000	5,544,411,613	(3,335,387)
مصاريف أخرى	7,631,262,000	6,845,371,167	598,871,200	(6,246,499,967)
مجموع المصروفات	**58,848,261,000**	**61,236,811,267**	**52,883,200,974**	**(8,353,610,293)**
النفقات على الأصول				
الأصول التي لها اعتمادات مالية	4,217,739,000	6,094,549,934	5,330,489,579	(764,060,356)
إجمالي المصروفات والنفقات على الأصول	**63,066,000,000**	**67,331,361,201**	**58,213,690,552**	**(9,117,670,649)**
صافي الفائض للسنة	**547,000,000**	**(2,950,536,588)**	**8,034,078,812**	**10,984,615,400**

تشكل الايضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

1. أسس الإعداد

1.1. بيان الالتزام

تم إعداد الحساب الختامي الموحد "البيانات المالية الموحدة" وفقاً لمعايير محاسبة الاستحقاق للحكومة الاتحاديّة لدولة الإمارات العربية المتحدة والقوانين ذات العلاقة الصادرة من السلطات المختصة ووزارة المالية.

تعتبر البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 هي بيانات المالية متوافقة بشكل كامل مع معايير محاسبة الاستحقاق للحكومة الاتحاديّة لدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تم استكمال المرحلة الانتقالية والإنتهاء من الاعتراف بكافة البنود ضمن البيانات المالية.

1.2. مبدأ الاستمرارية

إعداد البيانات المالية الموحدة بناءً على مبدأ الاستمرارية المحاسبية.

1.3. أسس القياس وعملة العرض والنشاط

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء قياس الاستثمارات المالية الأخرى بالقيمة العادلة.
يتم عرض البيانات المالية الموحدة بالدرهم الإماراتي والذي يعتبر العملة الوظيفية بالحكومة الاتحادية.

2. أسس إعداد البيانات المالية الموحدة

استناداً لقانون ربط الميزانية العامة للاتحاد، تم تقسيم الجهات الاتحادية إلى أربعة تصنيفات أساسية بناءً على طبيعتها وعلى مدى الارتباط بميزانية الحكومة الاتحادية، وجاهزيتها لتقديم البيانات المالية على أساس الاستحقاق، والتي تتمثّل فيما يلي:

تصنيفات المجموعات	الجهات الاتحادية	
الجهات الاتحادية المشمولة بقانون ربط الميزانية – والتي تقدم بيانات مالية وفقاً لأساس الاستحقاق المحاسبي	1. وزاره الخارجية	24. المكتب التنفيذي للرقابة وحظر الانتشار
	2. وزارة الداخلية	25. المكتب التنفيذي لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
	3. وزارة التربية والتعليم	26. الهيئة العامة للرياضة
	4. وزارة الصحة ووقاية المجتمع	27. وكالة أنباء الإمارات
	5. وزارة المالية	28. الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف
	6. وزارة الاقتصاد	29. صندوق الزكاة
	7. وزارة الموارد البشرية والتوطين	30. الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية
	8. وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة	31. هيئة الأوراق المالية والسلع
	9. وزارة الطاقة والبنية التحتية	32. الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ
	10. وزارة العدل	33. الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات والحكومة الرقمية
	11. وزارة التغير المناخي والبيئة	
	12. وزارة تنميه المجتمع	
	13. وزارة الثقافة والشباب	
	14. وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي	
	15. وزارة الدولة (معالي د. ميثاء الشامسي)	

	16. وزارة الدولة (معالي جبر السويدي) 17. وزارة الاستثمار 18. مصروفات اتحاديه أخرى 198 19. المجلس الوطني الاتحادي 20. جامعة الإمارات العربية المتحدة 21. مجمع كليات التقنية العليا 22. جامعة زايد 23. مكتب الضبط القضائي الاتحادي	34. وكالة الإمارات للفضاء 35. المجلس الأعلى للأمومة والطفولة 36. مكتب الشؤون السياسية لنائب رئيس الدولة 37. المجلس الاتحادي للتركيبة السكانية 38. أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية 39. مكتب وزير التسامح والتعايش 40. المركز الوطني للمناصحة 41. مؤسسة الإمارات للتعليم المدرسي 42. مؤسسة الإمارات للخدمات الصحية 43. مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين 44. المركز الاتحادي للمعلومات الجغرافية 45. الهيئة الاتحادية للرقابة النووية 46. مجلس الإمارات للإعلام
شركات واستثمارات مملوكة من الحكومة الاتحادية وذات طبيعة ربحية وتجارية – معتمدة بقرار مجلس الوزراء رقم (2/18و) لسنة 2024 بشأن اعتماد قائمة الشركات والجهات الحكومية الملزمة بتقديم بياناتها المالية ومتطلبات التضمين في الحساب الختامي الموحد للاتحاد	1. مؤسسة الإمارات العقارية 2. شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية 3. الهيئة العامة للطيران المدني 4. مصرف الإمارات للتنمية	5. مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي 6. جهاز الإمارات للاستثمار 7. شركة الاتحاد لائتمان الصادرات 8. الاتحاد للقطارات
جهات اتحادية مشمولة في قانون ربط الميزانية ذات طبيعة خاصة	1. مكتب رئاسة مجلس الوزراء 2. الأمانة العامة لمجلس الوزراء 3. المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء 4. المكتب الإعلامي لحكومة دولة الإمارات	5. هيئة الهلال الأحمر لدولة الإمارات العربية المتحدة 6. وزارة الدفاع 7. جهاز الأمن 8. جهاز الإمارات للمحاسبة

تم تحديد نطاق إعداد البيانات المالية لسنة 2023 بإتباع المنهجية التالية:

– الجهات الاتحادية المشمولة بقانون ربط الميزانية العامة للاتحاد (وليست ذات طبيعة خاصة) – تم تطبيق جميع السياسات والإجراءات المتعلقة بتوحيد البيانات المالية.

- استثمارات مملوكة من الحكومة الاتحادية وذات طبيعة ربحية وتجارية - تم تطبيق طريقة حقوق الملكية بحسب قرار مجلس الوزراء رقم (2/18و) لسنة 2024 بشأن اعتماد قائمة الشركات والجهات الحكومية الملزمة بتقديم بياناتها المالية ومتطلبات التضمين في الحساب الختامي الموحد للاتحاد.
- الجهات الاتحادية المشمولة في قانون ربط الميزانية العامة للاتحاد ذات الطبيعة الخاصة – لم يتم إدراجها ضمن البيانات المالية الموحدة حيث أنها تقوم بإتباع إجراءاتها في اعتماد بياناتها المالية. وعليه فإنه تم الاعتراف بالتمويل الوارد في قانون ربط الميزانية العامة للاتحاد والذي يتم تحويله لهذه الجهات وذلك ضمن المصروفات في البيانات المالية الموحدة للاتحاد.

3. التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة استخدام مجموعة من الأحكام المهنية والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على الإيرادات والمصروفات والأصول والالتزامات كما في تاريخ إعداد البيانات المالية، حيث تستند هذه التقديرات والافتراضات إلى الخبرة وعوامل أخرى مختلفة تعتبر معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتوفرة عند إصدار الأحكام المهنية. ومع ذلك، قد تتغير الظروف والافتراضات القائمة والمتعلقة بالتطورات المستقبلية نتيجةً لتغيرات السوق أو الظروف التي تنشأ وتكون خارجة عن السيطرة. يتم عكس هذه التغيرات في الافتراضات عند حدوثها.
يتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على أساس مستمر، حيث يتم إثبات التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها مراجعة التقديرات أو الفترات المستقبلية إذا كانت التقديرات المعدلة تؤثر على كل من الفترات الحالية والمستقبلية.

3.1. مخصص الانخفاض في قيمة الذمم المدينة

يعكس المخصص تكلفة الخسائر المتوقعة والناجمة عن عدم قدرة المدينين على الوفاء بالمدفوعات المطلوبة للحكومة الاتحادية. تستند هذه التكلفة على أساس كل حالة على حدى، وقد يتم إدخال تغييرات على مخصص انخفاض القيمة المقدر إذا كان الوضع المالي للمدينين آخذاً في التحسن أو التدهور.

3.2. الأعمار الإنتاجية للعقارات الاستثمارية والممتلكات، الآلات والمعدات

تحدد الإدارة في الجهات الاتحادية الأعمار الإنتاجية المقدرة للعقارات الاستثمارية وللممتلكات والمعدات بهدف حساب الاستهلاك. يتم تحديد هذه التقديرات بعد مراعاة الاستخدام المتوقع للأصل والتلف المادي. تقوم الإدارة بمراجعة القيمة المتبقية والأعمار الإنتاجية سنوياً، وقد يتم تعديل مخصص الاستهلاك في المستقبل في حال تبين للإدارة أن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

4. تصنيف الأصول والالتزامات إلى متداولة/غير متداولة

يتم تصنيف الأصول والالتزامات في بيان المركز المالي بين بنود متداولة وبنود غير متداولة. يتم تصنيف الأصول على أنها "أصول متداولة" عندما:

- يتوقع أن يتم تحقيقه أو يتم الاحتفاظ به للبيع أو الاستهلاك أثناء عمل دورة التشغيل الاعتيادية؛
- يحتفظ به بشكل رئيسي لأغراض المتاجرة؛

- يكون من المتوقع أن يتحقق أو أن تتم الاستفادة منه خلال 12 شهر من تاريخ التقرير؛ أو
- إذا كان نقدًا وما يعادله (كما هو محدد في معيار محاسبة الاستحقاق للحكومة الاتحاديّة 1.4 بيانات التدفق النقدي") ما لم يكن تبادله أو استخدامه مقيدا لتسوية التزام معين لمدة 12 شهراً من تاريخ التقرير.

يتم تصنيف جميع الأصول الأخرى على أنها غير متداولة.

يتم تصنيف الالتزامات على أنها "التزامات متداولة" عندما:

- يتوقع تسويته أثناء دورة التشغيل الاعتيادية؛
- يحتفظ به بشكل رئيسي لغرض المتاجرة؛
- يستحق التسوية خلال إثني عشر شهراً من تاريخ التقرير؛ أو
- لا تتمتع الجهة الاتحاديّة بحق مشروط لتأجيل تسوية التزام معين لمدة 12 شهر على الأقل من تاريخ التقرير.

على أن يتم تصنيف كافة الالتزامات الأخرى على أنها التزامات غير متداولة.

5. ملخص السياسات المحاسبية الهامة

5.1 المعاملات بالعملات الأجنبية

أ. العملة الوظيفية وعملة العرض

يتم قياس البنود المدرجة في بيان المركز المالي باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل الجهات الاتحادية ضمنها ("العملة الوظيفية"). إن بيان المركز المالي معروض بالدرهم الإماراتي الذي يمثل العملة الوظيفية وعملة العرض للجهات الاتحادية.

ب. المعاملات والأرصدة

يتم تحويل المعاملات الناشئة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية باستخدام أسعار الصرف السائدة بتواريخ المعاملات أو التقييم عند قياسها مبدئياً. كما يتم احتساب أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية، الناتجة عن تسوية هذه المعاملات وعن تحويل الأصول والالتزامات النقدية بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في نهاية الفترة، في بيان الأداء المالي.

5.2 البيانات الماليّة الموحّدة

الجهات المسيطر عليها هي الجهات التي تسيطر عليها جهة أخرى. تعتبر الجهة بأنها مسيطرة على جهة أخرى عندما يكون لديها حقوق لمنافع متغيرة أو تتعرض لها من خلال تعاملها مع الجهة الأخرى، ويكون لديها قدر ة التأثير على طبيعة أو قيمة تلك المنافع من خلال استعمال السلطة على تلك الجهة الأخرى.

يتم إعداد بيانات مالية موحّدة باستخدام سياسات محاسبية موحّدة لمحاسبة المعاملات المتشابهة والاحداث في ظروف مشابهة. في حالة استخدام جهة في الحكومة الإتحادية لسياسات محاسبية تختلف عن تلك المعتمدة في البيانات الماليّة الموحّدة، يتم إجراء التعديلات المناسبة على البيانات الماليّة لتلك الجهة عند إعداد البيانات الماليّة الموحّدة وفقاً للسياسات المحاسبية الموحّدة للحكومة الاتحادية.

يتم توحيد البيانات الماليّة للجهات الإتحادية من التاريخ الذي تسيطر فيه الحكومة الاتحادية على الجهة الإتحاديّة التابعة أو صدور القرار بإدراجها ضمن نطاق إعداد البيانات المالية الموحدة إلى التاريخ الذي تفقد فيه تلك السيطرة أو صدور القرار المتعلقة باستبعادها.

يتم الأخذ بالاعتبار خطوات محددة عند إعداد البيانات الماليّة الموحّدة. حيث يتم جمع البنود المتشابهة من الأصول، الالتزامات، صافي الأصول، الإيرادات، المصاريف والتدفقات النقدية الخاصة بالجهات المشمولة في نطاق إعداد البيانات المالية الموحدة؛ كما يتم إلغاء القيمة الدفترية لاستثمار وزارة المالية في الجهات التابعة المشمولة في إعداد البيانات الموحدة، مقابل حصة وزارة المالية من صافي أصول الجهة المسيطر عليها؛ ويتم كذلك إلغاء جميع الأصول، الالتزامات، صافي الأصول، الإيرادات، المصاريف، والتدفقات النقدية الناتجة عن معاملات تمت بين الجهات المشمولة في إعداد البيانات الموحدة.

5.3. الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشاريع المشتركة

يتم إظهار الاستثمارات في البيانات المالية الموحدة باستخدام طريقة حقوق الملكية من تاريخ تحقق السيطرة أو التأثير الهام أو السيطرة المشتركة "المنشأة الزميلة هي المنشأة التي يكون للمستثمر فيها تأثير هام عليها".
عند الاعتراف الأولي بالاستثمار، يتم قياسه وإثباته بالتكلفة. ويتم قياس وإثبات الاستثمار وإظهاره في الفترات المالية التالية بعد تعديلها بنصيب الجهة المالكة في فائض أو عجز الاستثمار والأرباح الموزعة.

إذا كان لدى الجهة المستثمر فيها أسهماً ممتازة قائمة مجمعة للأرباح يحتفظ بها من قبل أطراف أخرى بخلاف الجهة المستثمرة ومصنفة على أنها أدوات حقوق ملكية، تحسب الجهة المستثمرة نصيبها في فائض أو عجز الجهة المستثمر فيها بعد تعديله بتوزيعات أرباح مثل هذه الأسهم، سواء تم أو لم يتم الإعلان عن توزيعات الأرباح.

إذا كان نصيب الجهة المستثمرة في عجز الجهة المستثمر فيها يساوي أو يتجاوز نصيبها في الجهة المستثمرة، تتوقف الجهة المستثمرة عن إثبات نصيبها في العجز الإضافي للجهة المستثمر فيها. وتكون حصة الجهة المستثمرة في الجهة المستثمر فيها هي القيمة الدفترية للاستثمار في الجهة المستثمر فيها التي تحدد باستخدام طريقة حقوق الملكية، بالإضافة إلى أي مصالح طويلة الأجل تشكل في جوهرها جزءًا من صافي استثمار الجهة المستثمرة في الجهة المستثمر فيها.
بعد تخفيض حصة الجهة المستثمرة إلى صفر، يتم تكوين مخصص لمواجهة العجز الإضافي، ويتم إثبات التزام، فقط بقدر ما قد تتكبده الجهة المستثمرة من التزامات نظامية أو ضمنية أو ما قامت به من دفعات نيابةً عن الجهة المستثمر فيها. وإذا حققت الجهة المستثمر فيها فوائضاً في فترات لاحقة، تستأنف الجهة المستثمرة إثبات نصيبها في تلك الفوائض فقط بعد أن يساوي نصيبها من الفوائض نصيبها من العجز الذي لم يتم اثباته.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، بما في ذلك إثبات العجز في الجهة المستثمر فيها، تطبق الجهة معيار المحاسبة للقطاع العام 29 "الأدوات المالية – الإثبات والقياس" لتحديد ما إذا كان من الضروري إثبات أي خسارة إضافية للهبوط في القيمة فيما يتعلق بصافي استثمارها في الجهة المستثمر فيها وأيضاً لتحديد ما إذا كان يجب إثبات أي خسارة إضافية للهبوط في القيمة فيما يتعلق بنصيبها في الجهة المستثمر فيها الذي لا يشكل جزءًا من صافي الاستثمار ومبلغ خسارة هبوط القيمة تلك.

5.4. ممتلكات، آلات ومعدات

يتم بيان الممتلكات، الآلات والمعدات بالتكلفة التاريخية بعد خصم الاستهلاك المتراكم والخسائر المتراكمة عن انخفاض القيمة، (إن وجدت). تشمل التكلفة التاريخية النفقات المنسوبة مباشرة لإحضار الأصل إلى موقعه ووضعه اللازمين كي يمكن تشغيله على الوجه المستهدف من قبل الجهة الاتحادية.

يتم قياس الممتلكات، الآلات والمعدات المستحوذة من خلال معاملات تبادلية على أساس التكلفة والتي تتألف من:

- سعر الشراء، بما في ذلك رسوم الاستيراد وضرائب الشراء غير المستردة بعد الخصم التجاري والحسم؛
- أية تكاليف أخرى مباشرة متكبدة لوضع الأصل في حالة جاهزة للاستخدام المقصود؛
- التقدير الأولي لتكاليف إزالة الأصل وإرجاع الموقع الموجود فيه إلى حالته الأصلية قبل وضع الأصل.

ويتم قياس الممتلكات، الآلات والمعدات المستحوذة من خلال معاملات غير تبادلية على أساس القيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ والتي تشمل أية تكاليف أخرى مباشرة متكبدة لوضع الأصل في حالة جاهزة للاستخدام.

لا يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو احتسابها كأصل، إلا عندما يكون من المرجّح أن تتدفق إلى الحكومة الاتحادية فوائد اقتصادية مستقبلية أو إمكانية خدمة مرتبطة بالتكاليف اللاحقة ويكون بالإمكان قياس تكلفتها بشكلٍ موثوق به. يتم تحميل كافة مصروفات أعمال التصليح والصيانة الأخرى إلى بيان الأداء المالي خلال الفترة المالية التي يتم تكبدها فيها.

يتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والآلات والمعدات لتحديد ما إذا كان يوجد أي انخفاض في القيمة، وذلك عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية. وفي حال وجود هذا المؤشر، أي عندما تكون القيمة الدفترية أعلى من القيمة الممكن استردادها، يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل لمبلغ الخدمة القابل للاسترداد. ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الأداء المالي.

يتم إلغاء الاعتراف ببنود الممتلكات، الآلات والمعدات و/أو أي جزء هام من أي أصل عند الاستبعاد أو عندما لا تكون هناك أية مزايا اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة من الاستخدام المستمر له. يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة ناتجة من استبعاد الأصل والذي يتم احتسابه كالفرق بين صافي تحصيلات الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل في بيان الأداء المالي الموحد.

تشمل الممتلكات، الآلات والمعدات على الأرصدة المتعلقة بالأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز، حيث يتم إدراجها بالتكلفة، على أساس نسبة العمل المنجز بتاريخ إعداد التقرير. يتم تحويل الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز إلى فئة الأصول الملائمة ويتم استهلاكها وفقاً للسياسات المعتمدة بالحكومة الاتحادية عند اكتمال بناء الأصل وبداية استخدامه.

يجب رسملة تكاليف الاقتراض كجزء من تكلفة الأصل التي تعود مباشرة لاقتناء وإنشاء وإنتاج الأصول مؤهلة والتي تتطلب فترة زمنية هامة حتى تكون جاهزة للاستخدام المحدد لها. يتم تسجيل كافة تكاليف الاقتراض الأخرى كمصروف خلال الفترة التي تتكبد فيها. تتكون تكاليف الاقتراض من التكاليف التمويلية والتكاليف الأخرى التي تتكبدها الحكومة الاتحادية للحصول على تلك القروض.

تحتسب الفائدة المرسملة باستخدام المتوسط المرجح لتكلفة الاقتراض بعد تعديلها للقروض المرتبطة بالتطويرات المحددة. عندما ترتبط القروض بتطويرات محددة فإن المبلغ الذي يتم رسملته هو إجمالي الفائدة المتكبدة على تلك القروض ناقصاً أي دخل استثماري ناتج عن استثمارها المؤقت. يتم رسملة الفائدة من بداية أعمال التطوير حتى تاريخ الانتهاء الفعلي، أي عندما يتم الانتهاء من جميع أعمال التطوير بشكل كبير.

يتم التوقف عن رسملة تكاليف الاقتراض إذا كانت هناك فترات توقف طويلة لنشاط التطوير. يتم رسملة تكاليف الاقتراض أيضًا على تكلفة شراء موقع عقار تم اقتنائه خصيصاً لإعادة التطوير، ولكن فقط عندما تكون هناك أنشطة ضرورية جارية لإعداد الأصل لإعادة التطوير. تم استهلاك الممتلكات، الآلات والمعدات بطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل منها كما يلي:

تصنيفات رئيسية	معدل الأعمار الإنتاجية
تحسينات الأراضي ومباني	10 إلى 40 سنة
المباني	30 إلى 50 سنة
بنية تحتية	8 إلى 50 سنة
الأثاث والتركيبات	4 إلى 7 سنوات
وسائل النقل البري والبحري والجوي	4 إلى 20 سنة
الآليات والمعدات	4 إلى 15 سنة
أجهزة الحاسب الآلي والآلات المكتبية	4 إلى 5 سنوات
أجهزة الشبكات والربط والخوادم والسيرفرات	4 إلى 10 سنوات

5.5. الإيجارات

الحكومة الاتحادية كمستأجر

يتم تصنيف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تمويلي عندما تنص شروط العقد على تحويل كافة المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل المؤجر إلى الحكومة الاتحادية. يتم تصنيف كافة عقود الإيجار الأخرى على أنها عقود إيجار تشغيلية.
يتم مبدئياً الاعتراف بالأصول المحتفظ بها بموجب عقود إيجار تمويلية كأصول للحكومة الاتحادية بقيمتها العادلة بتاريخ بداية عقد الايجار أو، في حال كانت أقل، بالقيمة الحالية لدفعات الحد الأدنى للإيجار. يتم إدراج الالتزام المقابل تجاه المؤجر ضمن بيان المركز المالي كالتزامات عقود إيجار تمويلية.
يتم تخصيص دفعات عقود الإيجار فيما بين المصروفات التمويلية وتخفيض التزام عقد الإيجار بهدف تحقيق سعر فائدة ثابت على الرصيد المتبقي للالتزام. يتم الاعتراف بالمصروفات التمويلية فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر، ما لم تكن منسوبة بصورة مباشرة لأصول مؤهلة، وفي هذه الحالة تتم رسملتها وفقاً للسياسة العامة المتبعة من قبل حكومة الاتحادية بشأن تكاليف الاقتراض. يتم الاعتراف بالقيم الإيجارية الطارئة كمصروفات في الفترات التي يتم تكبدها فيها. يتم الاعتراف بحوافز الإيجار المستلمة كجزء من إجمالي مصروفات عقد الإيجار على مدى فترة عقد الإيجار.

يتم لاحقاً استهلاك الأصل المحتفظ به بموجب عقد إيجار تمويلي باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر للأصل (حسب طبيعته وفقاً للتصنيفات المعتمدة وفقاً لسياسة الممتلكات والآلات والمعدات وسياسة الأصول غير الملموسة) أو مدة الإيجار، أيهما أقصر.
عقود الإيجار التشغيلية هي عقود الإيجار التي لا تنقل بشكل جوهري كافة المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل المؤجر إلى الحكومة الاتحادية. يتم الاعتراف بدفعات عقود الإيجار التشغيلي كمصروفات في بيان الأداء المالي على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

الحكومة الاتحادية كمؤجر

يتم الاعتراف بالمبالغ المستحقة من المستأجرين بموجب عقود إيجار تمويلية كذمم مدينة بقيمة صافي استثمار الحكومة في عقود الإيجار. يتم تخصيص الإيرادات من عقد الإيجار التمويلي للفترات المحاسبية بحيث تعكس معدل عائد دوري ثابت على صافي استثمار الحكومة القائم خلال فترة الإيجار.
يتم الاعتراف بإيرادات الإيجار من عقود الإيجار التشغيلية بأقساط متساوية على مدى فترة عقد الإيجار. تتم إضافة التكاليف المبدئية المباشرة المتعلقة بالتفاوض وترتيب عقد الإيجار التشغيلي إلى القيمة الدفترية للأصول المستأجرة، ويتم الاعتراف بها بأقساط متساوية على مدى فترة عقد الإيجار.

5.6. ترتيبات امتياز تقديم الخدمات: المانح

يتم تعريف عقد ترتيب امتياز تقديم الخدمة على أنه اتفاق تعاقدي بين المانح (الحكومة الاتحادية) والمشغل (المؤسسة الخاصة)، يقوم من خلاله المشغل بتشغيل أصول خدمات الامتياز، لتوفير خدمات مفروضة نيابة عن المانح لفترة زمنية محددة ويتم تعويض المشغل على خدماته خلال هذه الفترة.
يتم الاعتراف بأصل امتياز تقديم الخدمة وتسجيله في دفاتر الحكومة الاتحادية على أنه صنف منفصل من الأصول عند سيطرة الحكومة الاتحادية على تنظيم الخدمات التي ينبغي على المشغل توفيرها مع الأصل وإلى من ينبغي توفيرها وتسعيرة تقديم هذه الخدمات. وكذلك عند سيطرة الحكومة الاتحادية - من خلال الملكية أو حق الانتفاع أو غير ذلك - على أي حصة متبقية هامة في الأصل وذلك في نهاية مدة الترتيب.

تقوم الحكومة الاتحادية (المانح) بقياس أصل امتياز تقديم الخدمات عند الاعتراف الأولي بقيمته العادلة. باستثناء الأصول الموجودة مسبقاً في بيان المركز المالي للحكومة الاتحادية (المانح)، حيث تتم إعادة تصنيفها بالقيمة الدفترية عند تاريخ إعادة التصنيف.

يتم تقييم القيمة العادلة لأصل امتياز تقديم الخدمة من خلال الاعتماد على طبيعة التعويضات التي تقدمها الحكومة الاتحادية للمشغّل، إن كانت تعويضات على شكل دفعات نقدية إلى المشغّل أو تعويضات من خلال طرق أخرى عندما يمكن فصل الدفعات التعويضية بين المبالغ المتعلقة بالأصل والمبالغ المتعلقة بالخدمات، تكون قيمة الأصل هي القيمة الحالية للدفعات التعويضية الخاصة بالأصل فقط وليس الخدمات، أو القيمة العادلة لأصل مماثل - أيهما أقل .عندما لا يمكن فصل الدفعات التعويضية بين المبالغ المتعلقة بالأصل وتلك المتعلقة بالخدمات، يتم توزيع القيمة الحالية للدفعات التعويضية نسبياً، باستعمال القيمة العادلة

للأصل والقيمة العادلة للخدمات. عندما لا يتم تقديم دفعات تعويضية للمشغل بشكل مباشر (نقدي) وإنما يتم منح حقوق معينة، يتم تحديد القيمة العادلة للأصل بالطريقة التي يتم فيها الاعتراف بتبادل الأصول غير النقدية.

عند الاعتراف بأصل امتياز تقوم الحكومة الاتحادية بالاعتراف أيضاً بالتزام. في حين أنه لا يتم الاعتراف بالتزام عندما ينشأ الأصل من إعادة التصنيف إلا في الحالات التي يقوم فيها المشغل بتقديم تعويضات إضافية. يتم قياس الالتزام، بنفس المبلغ الذي يقاس به أصل امتياز تقديم الخدمات والذي يتم تعديله بمقدار أي عوض نقدي آخر.
يتم الاعتماد على السياسات المحاسبية للحكومة الاتحادية، فيما يتعلق بالاستهلاك والإطفاء وانخفاض القيمة وإلغاء الاعتراف، حسب ما يكون مناسباً.

5.7. العقارات الاستثمارية

تتكون العقارات الاستثمارية من الأراضي أو المباني المكتملة أو التي تعتبر تحت الإنشاء أو إعادة التطوير المحتفظ بها لغرض تحقيق مكاسب من الإيجارات أو من زيادة القيمة الرأسمالية أو كليهما.

تقوم الحكومة الاتحادية بالاعتراف بالعقارات الاستثمارية المسيطر عليها كأصل، فقط إذا توفرت الشروط التالية:

- عندما يكون من المحتمل تدفق مكاسب اقتصادية مستقبلية أو إمكانية خدمة إلى الحكومة الاتحاديّة من هذه الممتلكات؛
- عندما يمكن قياس تكلفة القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية بشكل موثوق.

تتم عملية القياس الأولي للعقارات الاستثمارية المستحوذ عليها من خلال معاملات تبادلية على أساس التكلفة والتي تتألف من:

- سعر الشراء بما في ذلك الرسوم المهنية للخدمات القانونية وضرائب نقل الممتلكات وضرائب الشراء غير المستردة بعد الخصم التجاري والحسم.
- أية مصاريف أخرى مباشرة متكبدة لإعداد الأصل للاستخدام المقصود منه كما قررت الإدارة.

بالنسبة للعقارات الاستثمارية التي تم الاستحواذ عليها من خلال معاملات غير تبادلية، تكون تكلفتها هي القيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ.

لا تعترف الحكومة الاتحاديّة بتكاليف الصيانة الاعتيادية / الدورية للعقارات الاستثمارية كجزء من قيمة المبالغ المسجلة ضمن بيان المركز المالي، بل يتم الاعتراف بهذه التكاليف في بيان الأداء المالي عند تكبدها. حيث تشمل تكاليف الصيانة الاعتيادية / الدورية، تكاليف العمال والمواد المستهلكة، وقد تشمل تكاليف القطع الثانوية، والإصلاح والصيانة الروتينية للعقارات الاستثمارية.

تظهر العقارات الاستثمارية بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. لا يتم استهلاك الأراضي والمشاريع تحت الإنشاء.

تحمل مصاريف الإصلاح والصيانة على بيان الأداء المالي عند تكبدها. يتم رسملة التحسينات التي تزيد من قيمة عمر الأصول ذات الصلة أو تعمل على تمديده بصورة جوهرية.

تتكون العقارات الاستثمارية في الحكومة الاتحادية من:

تصنيفات رئيسية	معدل الأعمار الإنتاجية
تحسينات الأراضي والمباني	10 إلى 40 سنة
المباني	30 إلى 50 سنة

يتم التحويل إلى / من العقارات الاستثمارية فقط عند وجود تغير في الاستخدام، بالقيمة الدفترية للعقارات كما في تاريخ إعادة تصنيفها. وإذا أصبحت العقارات المشغولة من قبل الحكومة الاتحادية عقارات استثمارية، يتم المحاسبة عن هذه العقارات وفقاً للسياسة المبينة بموجب ممتلكات، آلات ومعدات حتى تاريخ تغير الاستخدام.

يتم التوقف عن إثبات العقارات الاستثمارية عند استبعادها أو سحبها بصورة دائمة من الاستخدام، وعند عدم توقع أية فوائد اقتصادية مستقبلية أو إمكانية خدمة من استبعادها. يدرج الفرق بين صافي متحصلات الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل في بيان الأداء المالي الموحد للفترة التي يتم فيها التوقف عن الإثبات.

5.8. الأصول غير الملموسة

هي أصول ليس لها جوهر مادي وتعود بمنافع اقتصادية وإمكانية خدمة مستقبلية حيث تملكها الجهات الاتحادية لتزويدها بالخدمات أو لتلبية احتياجاتها الإدارية.

يشترط للاعتراف بالأصل غير الملموس:

- إذا كان من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المستقبلية أو إمكانية الخدمة المتمثلة في الأصل ستتدفق للجهة الاتحادية؛ و
- إذا كان من الممكن قياس تكلفة الأصل أو قيمته العادلة بشكل موثوق.

يتم القياس الأولي للأصول غير الملموسة المشتراة من خلال معاملات تبادلية بناءً على سعر الشراء الخاص بها، بما في ذلك رسوم الاستيراد وضرائب الشراء غير المستردة إن وجدت، بعد اقتطاع الخصومات والحسومات التجارية؛ وأية تكلفة منسوبة مباشرة لإعداد الأصل لاستخدامه المقصود. بينما تكون تكلفة الأصل هي قيمته العادلة في تاريخ الاستحواذ في حالة المعاملات غير التبادلية.

تقوم الحكومة الاتحادية بتقييم ما إذا كان الأصل غير الملموس المطور داخلياً يلبي شروط الاعتراف، حيث تقوم الحكومة بتحديد مرحلة البحث ومرحلة التطوير خلال فترة إنشاء أو تطوير الأصل. وعلى هذا الأساس يتم الاعتراف بالمعاملات التي تقوم بها الحكومة خلال كل مرحلة كما يلي:

- مرحلة البحث: يجب على الحكومة الاتحادية عدم الاعتراف بأي أصل غير ملموس ناتج من البحث، ويجب الاعتراف بجميع المعاملات على البحث على أنها مصروف.
- مرحلة التطوير: حيث يمكن الاعتراف بالأصل غير الملموس الناشئ من هذه المرحلة فقط في حال إذا تمكنت الحكومة الاتحادية من التأكد من توفر الشروط التالية:
  - الجدوى الفنية لإكمال الأصل غير الملموس بحيث يصبح متوفرا للاستعمال أو البيع؛

- نية الحكومة لإكمال الأصل غير الملموس واستعماله أو بيعه؛
- قدرتها على استعمال أو بيع الأصل؛
- قدرة الأصل غير الملموس على توليد منافع اقتصادية مستقبلية أو إمكانية الخدمة؛
- توفر الموارد الفنية والماليّة، المناسبة والموارد الأخرى لإكمال تطوير واستعمال أو بيع الأصل غير الملموس؛
- قدرتها على قياس الإنفاق الذي تتمثل في الأصل غير الملموس أثناء تطوره بشكل موثوق.
- تشمل تكلفة الأصل غير الملموس المولد داخلياً كافة الإنفاق الضرورية لإنشاء أو تصنيع أو إعداد أصل قادر على العمل بالأسلوب المقصود من الإدارة.

يتم تسجيل الأُصول غير الملموسة بالتكلفة التاريخية (أو القيمة الاعتبارية) مطروحاً منها أي إطفاء متراكم وأية خسائر متراكمة لانخفاض القيمة. إذا كان العمر الإنتاجي للأصل محدداً، يتم تخصيص المبلغ القابل للإطفاء على أساس القسط الثابت خلال عمره الإنتاجي.

يجب على الحكومة الاتحادية عدم إطفاء الأُصول غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي غير المحدد. تقوم الحكومة الاتحادية بإجراء اختبار انخفاض القيمة للأصول غير الملموسة مع الأعمار الإنتاجية غير المحددة وذلك بمقارنة مبلغ الخدمة القابل للاسترداد من الأصل أو قيمة الخدمات المتوقعة، حسبما هو ملائم، مع القيمة الدفترية، وعلى هذا الأساس يجب على الجهة الاتحادية اختبار انخفاض القيمة لهذه الأُصول سنوياً، أو في الحالات التي يكون فيها مؤشر على أن الأُصول غير الملموسة قد تنخفض قيمتها.

يجب على الحكومة الاتحادية إلغاء الاعتراف بالأصل غير الملموس عند الاستبعاد أو عند التوقف عن الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية أو إمكانية الخدمة من استعماله.

يتم إطفاء الأُصول غير الملموسة بطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل منها كما يلي:

تصنيفات رئيسية	معدل الأعمار الإنتاجية
برامج الكمبيوتر	من 4 إلى 5 سنوات
البرامج المطورة داخلياً	من 4 إلى 5 سنوات
المواقع الإلكترونية	من 4 إلى 5 سنوات

5.9. الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالأصول الماليّة أو الالتزامات الماليّة في بيان المركز المالي فقط عندما تصبح طرفاً في الأحكام التعاقدية لتلك الأداة الماليّة.

تطبق الجهات الاتحاديّة طريقة المحاسبة على أساس تاريخ المتاجرة، عند الاعتراف بالأدوات الماليّة التي يتم تداولها (بيعها أو شراؤها) استناداً على الطريقة المنتظمة في بيع أو شراء الأصول الماليّة.

عند الاعتراف الأولي بالأصول الماليّة أو الالتزامات الماليّة، تقوم الحكومة الاتحاديّة بقياسها بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة، باستثناء الالتزامات الماليّة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

تصنيف الأصول الماليّة والقياس اللاحق

تشمل الأصول المالية كما في تاريخ إعداد بيان المركز المالي الموحدّ ما يلي:

- **الذمم المدينة:** والتي تعتبر أصول مالية ذات قيمة ثابتة أو محددة الدفعات والتي لا تعتبر متداولة في سوق نشطة وتمثل المبالغ المستحقة على العملاء نظير بيع السلع أو تقديم الخدمات في سياق العمل الاعتيادي. فإذا كان من المتوقع تحصيل هذه الذمم في غضون سنة واحدة أو أقل (أو خلال دورة التشغيل العادية للمنشأة إذا كانت أطول)، يتم تصنيفها كأصول متداولة. وإذا لم يكن كذلك، يتم عرضها كأصول غير متداولة.
يتم إظهار الذمم المدينة والمدفوعات المقدمة والذمم المدينة الأخرى بالقيمة الدفترية مخصوماً منها المبالغ المقدر عدم تحصيلها.
- **الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:** والتي تمثل الأصول الماليّة غير المشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد ولها تاريخ استحقاق ثابت. كما يجب أن يكون للجهة الاتحادية النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- **الأصول الماليّة المتاحة للبيع:** والتي تمثّل الأصول الماليّة غير المشتقة التي لا يمكن تصنيفها كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز أو كأصول محتفظ بها حتى الاستحقاق أو كقروض وذمم مدينة ضمن فئة الأصول الماليّة المتوفرة للبيع.

يتم القياس اللاحق للأصول المالية كما يلي:

الفئة	أساس القياس اللاحق	القياس اللاحق - التغيرات في القيمة	اختبار انخفاض القيمة
الأصول الماليّة المتاحة للبيع	القيمة العادلة	بيان التغيرات في صافي الأصول	نعم
	التكلفة (إذا كانت القيمة العادلة غير قابلة للقياس بدقة)	بيان الأداء المالي	نعم
الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	التكلفة المطفأة	بيان الأداء المالي	نعم
الذمم المدينة	التكلفة المطفأة	بيان الأداء المالي	نعم

يتم تخفيض قيمة الأصل المالي أو مجموعة الأصول الماليّة وتسجيل خسائر انخفاض القيمة فقط عند وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة نتيجة لحدث واحد أو مجموعة من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف المبدئي بالأصل حيث يكون لحدث الخسارة أثر على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الأصول الماليّة التي يمكن تقديرها بشكل موثوق به.
لا يتم تخفيض قيمة الأصول الماليّة والاعتراف بالخسائر المتوقعة نتيجة الأحداث المستقبلية مهما كانت احتماليتها.

في حالة وجود دليل موضوعي على انخفاض قيمة الذمم المدينة والمسجلة بالتكلفة المطفأة، يتم قياس مبلغ الخسارة بكونه الفرق بين:

- المبلغ الدفتري للأصل عند تاريخ التقييم؛
- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تكبدها باستعمال سعر الفائدة الفعلي للأصل المالي الذي تم تحديده عند الاعتراف المبدئي.

يتم تسجيل قيمة الانخفاض في قيمة الأصل إمّا:

- مباشرة، من خلال تخفيض القيمة الدفترية للأصل المنخفض؛ أو
- من خلال استخدام حساب منفصل لتسجيل المخصص.

يتم قياس الأصول الماليّة المتوفرة للبيع بالقيمة العادلة مع تسجيل الربح أو الخسارة مباشرة في صافي الأصول. على هذا الأساس، عندما تقوم جهة اتحادية بالاعتراف في الانخفاض في القيمة العادلة كخسارة في صافي الأصول، وفي حالة وجود دليل موضوعي على انخفاض قيمة هذا الأصل، يتم حذف الخسارة المتراكمة التي قد تم الاعتراف بها في صافي الأصول والاعتراف بها في بيان الأداء المالي على الرغم من عدم وجود إلغاء للاعتراف بهذا الأصل.

يكون مبلغ الخسارة المتراكمة الذي يتم حذفه من صافي الأصول ويتم الاعتراف به في بيان الأداء المالي، هو الفرق بين:

- تكلفة الاستحواذ (صافية من دفعات المبلغ الأساسي والإطفاء) مطروحاً منه أي خسارة انخفاض قيمة على ذلك الأصل المالي المعترف بها سابقاً في بيان الأداء المالي؛
- القيمة العادلة الحالية.

يجب التوقف عن إثبات الأصول المالية عند انتهاء الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصول المالية أو عند تحويل حقوق تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية في المعاملة التي يتم من خلالها انتقال جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصول المالية أو التي لا يتم من خلالها التحويل الجوهري أو الإبقاء على جميع مخاطر ومنافع الملكية ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصول المالية.

تصنيف الالتزامات الماليّة والقياس اللاحق

تشمل الالتزامات المالية كما في تاريخ إعداد بيان المركز المالي الموحدّ على:

- ذمم دائنة وأخرى؛
- القروض لأجل
- مستحقات لأطراف ذات علاقة.

يتم قياس الالتزامات المالية من خلال المبلغ الأصلي بعد طرح السداد خلال الفترة والإطفاء، ويجب التوقف عن إثبات الالتزامات المالية عندما يتم الإعفاء من الالتزامات التعاقدية أو إلغاءها أو انقضائها.
يتم الاعتراف المبدئي بعقود الضمانات المالية المقدمة بدون اعتبار أو مقدمة مقابل اعتبار دون قيمة عادلة، على أساس القيمة العادلة والتي تُحدَد من خلال مراقبة السعر في سوق نشط، وتقنية تقييم غير متصلة مباشرة بسوق نشط، أو وفقاً للمعيار الاتحادي 6.1 "المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة"

5.10. الأطراف ذات علاقة

تتعامل الحكومة الاتحادية في سياق العمل الاعتيادي مع جهات تخضع للسيطرة الكاملة أو المشتركة أو التأثير الجوهري. تتكون الأطراف ذات العلاقة من الجهات الاتحادية للحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، والمكاتب/السلطات ذات الصلة وكبار موظفي الإدارة الذين يمارسون على الحكومة الاتحادية نفوذاً أو سيطرة فعالة.
إن الإفصاح عن أنواع معيّنة من العمليات مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي تم تنفيذ هذه العمليات بموجبها يساعد المستخدمين في تقييم تأثير هذه العمليات على المركز المالي والأداء المالي والقدرة على توريد خدمات متفق عليها. كما يضمن هذا الإفصاح شفافية الحكومة الاتحادية في التعامل مع الأطراف ذات العلاقة.

5.11. المخزون

يتم إدراج المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. يتم تحديد التكلفة باستخدام تعريف محدد لتكاليف بنود المخزون الفردية، في حالة كانت البنود غير قابلة للمبادلة فيما بينها. وفي حالة كانت البنود قابلة للمبادلة فيما بينها، يتم استخدام طريقة الوارد أولاً صادر أولاً أو طريقة متوسط التكلفة المرجح.

تشمل تكلفة المخزون، تكاليف الشراء الأصلي ومصروفات الشحن والرسوم الجمركية وغيرها من النفقات التي تم تكبدها لإيصال المخزون إلى حالته ووضعه الراهنين، باستثناء فروقات أسعار الصرف الأجنبي وتكاليف البيع. يتم اقتطاع الخصومات التجارية وأية حسومات أو بنود أخرى مشابهة عند تحديد تكاليف الشراء.

يتم الاعتراف بقيمة أي خسارة انخفاض في المخزون للوصول لصافي القيمة القابلة للتحقق كمصروف في الفترة التي تحدث فيها. يتم الاعتراف بقيمة أي عكس لخسارة الانخفاض المسجلة سابقاً على أنه إيراد في الفترة التي يحدث فيها العكس.

تشمل تصنيفات المخزون في الحكومة الاتحادية الفئات التالي:

- مواد طبية وأدوية
- قطع غيار ومواد
- معدات أمنية
- بطاقات الهوية وجوازات السفر

5.12. المخصصات

يتم إثبات المخصص نتيجة لحدث سابق، عندما يترتب على الحكومة الاتحادية التزام حالي قانوني أو حكمي يمكن تقديره بصورة موثوقة ويكون من المرجح أن ينتج عنه تدفقات نقدية صادرة للمنافع الاقتصادية أو إمكانية خدمة لتسوية الالتزام. لا يتم إثبات مخصصات لقاء الخسائر التشغيلية المستقبلية.

يتم قياس المخصص بالقيمة الحالية وفقاً لأفضل التقديرات للقيمة الحالية للنفقات المطلوبة لتسوية الالتزامات الحالية في نهاية فترة التقرير.

يتم مراجعة المخصصات في تاريخ كل تقرير وتعديلها لتعكس أفضل تقدير حالي. وإذا لم يعد من المحتمل أن يكون التدفق الصادر للموارد المتمثلة في منافع اقتصادية أو إمكانيات خدمية مطلوباً لتسوية الالتزام، يتم إلغاء المخصص.

يمكن أن تشمل المخصصات العقود المثقلة بالالتزامات، مخصصات إعادة الهيكلة، الضمانات، والمبالغ المستردة، وترميم الموقع.

يجب أن يشتمل مخصص إعادة الهيكلة على النفقات المباشرة التي تنجم عن إعادة الهيكلة فقط، وهي كلٌ من:

- النفقات الضرورية التي تستلزمها إعادة الهيكلة
- النفقات غير المرتبطة بالأنشطة المستمرة للجهة

تنشأ الالتزامات المحتملة عندما يكون:

- هناك التزام محتمل يتأكد وجوده من خلال حدث مستقبلي لا يخضع لسيطرة الجهة
- التزام حالي قد، ولكن ربما لا يتطلب تدفق صادر للموارد المتمثلة بالمنافع الاقتصادية أو الإمكانيات الخدمية
- لا يمكن إجراء تقديرات موثوقة بما فيه الكفاية لمبلغ الالتزام الحالي

تنشأ الأصول المحتملة عندما تكون احتمالية التدفق الوارد للمنافع الاقتصادية أو إمكانيات الخدمية للجهة أمر مرجح، ولكنه غير مؤكد فعلياً، وحدوثها يعتمد على حدث خارج سيطرة الجهة.
إذا كان تحقيق الإيرادات مؤكداً، فإن الأصول ذات الصلة لا تكون أصولاً محتملة ويكون الاعتراف بالأصول والإيرادات المتعلقة مناسباً.

5.13. منافع الموظفين

منافع الموظفين هي جميع أشكال التعويضات التي تقدمها الحكومة الاتحادية مقابل الخدمات التي يقدمها الموظفون. وتشمل منافع الموظفين الأكثر شيوعاً في الحكومة الاتحادية منافع الموظفين قصيرة الأجل ومنافع إنهاء الخدمة. تقوم الحكومة الاتحادية بتسجيل التزام بدفع المنافع عند تقديم الموظف خدمته مقابل الحصول على هذه المنافع. كما يتم كذلك تسجيل مصروف عندما تنتفع الحكومة الاتحادية بالخدمة المقدمة من قبل الموظف.

تتمثل منافع الموظفين قصيرة الأجل في التعويضات التي تصبح مستحقة بشكل كامل خلال اثني عشر شهراً بعد انتهاء الفترة المالية وتخص الموظفين الحاليين ويمكن أن تشمل الأجور والمرتبات والضمان الاجتماعي والإجازات المدفوعة والسكن والسيارات والخدمات المجانية.

تتمثل منافع إنهاء الخدمة في التعويضات التي تقدمها الحكومة الاتحادية عن إنهاء الخدمة بدلاً من تقديم خدمة وذلك في حال قررت الحكومة الإتحادية إنهاء خدمة الموظف قبل الموعد الطبيعي للتقاعد.

أ. الالتزامات قصيرة الأجل

إن الالتزامات المتعلقة بالأجور والرواتب، بما في ذلك المنافع غير النقدية والإجازات المتراكمة وتذاكر السفر والمعاشات والبدلات الأخرى، المتوقع سدادها بالكامل خلال اثني عشر شهراً بعد انتهاء الفترة التي يقوم فيها الموظفين بتقديم الخدمات ذات العلاقة، يتم إثباتها ضمن مصاريف منافع الموظفين حتى نهاية الفترة المالية، وتقاس بالمبالغ المتوقع دفعها عند تسوية الالتزامات. يتم بيان الالتزامات قصيرة الأجل ضمن الالتزامات المتداولة.

ب. مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يتم رصد مخصص لمكافآت نهاية الخدمة المستحقة للموظفين من غير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة عن فترات خدمتهم حتى تاريخ التقرير وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 48 لسنة 2023 بشأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم 49 لسنة 2022 بشأن الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية. يتم بيان المخصص المتعلق بمكافآت نهاية الخدمة ضمن الالتزامات غير المتداولة.

5.14. النقد وما يعادله

يتكون النقد وما يعادله من النقد في الصندوق والرصيد لدى المصرف والودائع المصرفية التي تتمتع بفترات استحقاق أصلية تبلغ ثلاثة أشهر أو أقل، صافية من السحوبات المصرفية على المكشوف والودائع الهامشية، إن وجدت.

5.15. الإيرادات

الإيرادات هي إجمالي التدفقات للمنافع الاقتصادية وإمكانية الخدمة خلال فترة إعداد البيانات الماليّة، عندما تؤدي تلك التدفقات إلى زيادة في صافي الأصول. تصنف الإيرادات إلى:

- **الإيرادات من المعاملات التبادلية** والتي تنشأ من المعاملات التي تقوم بها الحكومة الاتحاديّة باستلام أصول أو خدمات أو إطفاء التزامات، وتعطي مباشرة قيمة مساوية تقريباً بشكل نقد أو سلع أو خدمات أو استخدام للأصول.

- **الايرادات من المعاملات غير التبادلية** والتي تنشأ من المعاملات التي تستلم من خلالها الحكومة الاتحاديّة قيمة أو أصل أو تخفيض التزام منشأة أخرى دون أن تعطي قيمة مساوية في المقابل، أو تعطي قيمة أو أصل أو تخفيض التزام منشأة أخرى دون أن تأخذ قيمة مساوية بالمقابل.

يتم الاعتراف بالإيراد بالقيمة العادلة عندما يكون فيه من المحتمل تدفق منافع اقتصادية للجهات الإتحادية ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق فيها بغض النظر عن موعد السداد.

يتم الاعتراف بمعاملات ضمن إيرادات الحكومة الاتحادية إذا كانت الحكومة تعمل كطرف أصيل وبالتالي تدرج إيراداتها على أساس إجمالي، وإذا كانت وكيل فإن إيراداتها تشمل صافي المبالغ التي تتعلق بالحكومة. بتحديد الحكومة كأصيل، تم الأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت قد حصلت الحكومة الاتحادية على السيطرة على الخدمات المحددة قبل أن يتم تحويلها إلى العميل، بالإضافة إلى مؤشرات أخرى مثل الطرف المسؤول بشكل أساسي عن الوفاء، ومخاطر المخزون وقدرتها المباشرة وغير المباشرة على تحديد السعر.
تعتبر الحكومة الاتحادية كطرف أصيل في جميع ترتيبات إيراداتها حيث أنها الملتزم الرئيسي وتعمل بموجب نطاق تسعير كما تتعرض لمخاطر الائتمان.

فيما يتعلق بالمعاملات التي تم على أساسها تصنيف الحكومة الاتحادية التابعة كوكيل، فإن الإيراد المعترف به هو صافي مبلغ العمولة التي حققتها.

تشمل إيرادات الحكومة الاتحاديّة على:
- الضرائب
- الغرامات والمخالفات والمصادرات
- الرسوم والتصاريح
- التحويلات
- التحويلات الأخرى – الهدايا والتبرعات
- الخدمات والرسوم وبيع السلع
- إيرادات الإيجار
- الفائدة وحقوق الامتياز وأرباح الأسهم

الضرائب
تتمثل في المنافع الاقتصادية مستحقة القبض أو المدفوعة بشكل إجباري للحكومة الاتحادية وفقاً للقوانين و/أو الأنظمة النافذة.
يتم الاعتراف بالإيرادات من الضرائب وما ينتج عنه من أصول عند وقوع الأحداث الخاضعة للضريبة واستيفاء معايير الاعتراف بالأصول.
يتم قياس الأصول الناشئة من المعاملات الضريبية بقيمتها العادلة كما في تاريخ الاستحقاق. ويتم قياس الأصول الناشئة من المعاملات الضريبية بأفضل تقدير لتدفق الموارد إلى الحكومة الاتحاديّة.

الغرامات والمخالفات والرسوم والتصاريح والمصادرات

تمثل المنافع الاقتصادية أو الخدمات المستقبلية المتوقع أن تستلمها الحكومة الاتحاديّة، وذلك استناداً على قرارات تحددها محكمة أو هيئة إنفاذ قانونية أخرى نتيجة لقيام فرد أو منشأة بمخالفة القوانين أو الأنظمة. على هذا الأساس، يتم الاعتراف بهذه المعاملات عند استحقاقها كإيرادات وذمم مدينة وذلك عندما يستوفي المبلغ مستحق القبض تعريف الأصل ومعايير الاعتراف به كأصل. يتم قياس الإيراد والذمم المدينة الناشئة من هذه المعاملات بأفضل تقدير لتدفق الموارد إلى الحكومة الاتحاديّة.

التحويلات

يتم الاعتراف بأصل ناشئ عن عملية تحويل، عندما تطابق الموارد المحولة تعريف أصل وتلبي الشروط المتعلقة بالاعتراف به.

يتم الاعتراف بالتزام ناتج عن تعاقد حالي ناشئ من معاملة غير تبادلية، عندما تشمل المعاملة على بنود اشتراطية.

التحويلات الأخرى - الهدايا والتبرعات

تعتبر الهدايا والتبرعات تحويلات طوعية للأصول للحكومة الاتحاديّة من قبل أطرف أخرى (قد يشمل ذلك جهة حكومية أخرى أو جهة دولية أو منشأة أو فرد).

يتم الاعتراف بالإيرادات والأصول من التحويلات الأخرى نتيجة حدث سابق يؤدي إلى السيطرة على الموارد التي تم تحويلها، ويكون عادة خالي من أي بنود اشتراطية أو قيود. يتم الاعتراف بالأصول والإيرادات المتعلقة بالهدايا والتبرعات عند استيفاء الشروط التالية:

- يكون من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات مستقبلية متوقعة إلى الحكومة الاتحاديّة؛
- يكون من الممكن قياس القيمة العادلة للأصول بشكل موثوق.

يتم تحديد القيمة العادلة للأصول المنقولة من الهدايا والتبرعات بقيمتها العادلة كما في تاريخ الاستحواذ.

تقديم الخدمات وبيع السلع

يتم الاعتراف بالإيرادات من تقديم الخدمات من خلال تقديم الحكومة الاتحاديّة للخدمات خلال الفترة الحالية ويتم القياس بالرجوع إلى طريقة نسبة الإنجاز أو اكتمال المعاملة في تاريخ إعداد التقرير. يمكن تقدير نتيجة المعاملة بشكل موثوق به عند تحقق الشروط التالية:

- إمكانية قياس قيمة الإيراد بشكل موثوق به؛
- احتمال تدفق المنافع الاقتصادية أو إمكانية الخدمة المرتبطة بالمعاملة إلى الحكومة الاتحاديّة؛
- إمكانية قياس مرحلة إنجاز أو اكتمال المعاملة في تاريخ إعداد التقدير بشكل موثوق به؛
- إمكانية قياس تكاليف إنجاز أو اكتمال المعاملة بشكل موثوق به.

يجب أن يقاس الإيراد من الخدمات بالقيمة العادلة للموارد المستلمة أو المستَحَقة الاستلام، ويتم ذلك عادة بموجب أسلوب نسبة مرحلة الإنجاز.

يتم الاعتراف بالإيرادات من بيع السلع عند استيفاء كافة الشروط التالية:

- أن تكون الحكومة الاتحاديّة قد نقلت المخاطر والعوائد لملكية السلع بشكل جوهري إلى المشتري؛
- أن لا تحتفظ الحكومة الاتحاديّة بالتدخل الإداري المستمر إلى الدرجة المرتبطة عادة بالملكية ولا بالسيطرة الفعالة على السلع المباعة؛
- إمكانية قياس قيمة الإيراد بشكل موثوق به؛
- أن يكون من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية أو إمكانية الخدمة المرتبطة بالتعامل إلى الحكومة الاتحاديّة؛
- أن يتم قياس التكاليف التي تم تكبدها والتي سيتم تكبدها المتعلقة بالمعاملة بشكل موثوق به؛.

لا تعتبر المعاملة بيعاً ولا يتم الاعتراف بالإيراد إذا احتفظت الحكومة الاتحاديّة بالمخاطر والمنافع الجوهرية للملكية. يتم قياس الإيراد من بيع السلع بالقيمة العادلة للموارد المستلمة أو مستحقة الاستلام.

إيرادات الإيجار

يتم احتساب إيرادات الإيجارات الناتجة من عقود الإيجار التشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترات الإيجار ويتم إدراجها ضمن الإيرادات.

الفائدة وحقوق الامتيازوأرباح الأسهم

يتم الاعتراف بالفوائد على أساس زمني تناسبي يأخذ في الاعتبار العائد الفعلي على الأصل المالي وتشمل على سبيل المثال الفائدة المستحقة على الودائع المصرفية، والفائدة من الاستثمارات وغيرها من الفوائد.
يتم الاعتراف بحقوق الامتياز بموجب محتوى الاتفاقيات الموقعة مع الأطراف ذات الشأن.

يتم الاعتراف بأرباح الأسهم والتوزيعات المماثلة عندما يثبت حق الحكومة الاتحاديّة في استلام المقابل المستحق. حيث يثبت حق الحكومة الاتحاديّة عندما يتم الإعلان عن التوزيعات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. لا يمكن الاعتراف بذمم مدينة وإيراد ناتج عن توزيعات أرباح أسهم في حال لم يتم الإعلان عنها واعتمادها قبل تاريخ إعداد البيانات الماليّة الموحدة.
يجب أن يقاس الإيراد من الفائدة وحقوق الامتياز وأرباح الأسهم بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو مستحق القبض.

يتم إثبات إيرادات الفائدة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية عندما تنخفض قيمة الذمم المدينة، كما يتم تخفيض القيمة الدفترية لقيمتها القابلة للاسترداد والتي تمثل التدفقات النقدية المقدرة والمخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي للأداة وتستمر في إلغاء الخصم كإيرادات فائدة. يتم إثبات إيرادات الفائدة على القروض منخفضة القيمة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

5.16. المصروفات

المصروفات هي إجمالي الانخفاض في المنافع الاقتصادية أو إمكانية الخدمة خلال فترة التقرير والتي تكون على شكل تدفقات خارجة أو استهلاك لأصول أو تكبد التزامات والتي يمكن قياسها بشكل موثوق وتؤدي إلى انخفاض في صافي الأصول/ حقوق الملكية.

تتكون المصروفات من المصروفات العمومية والإدارية والرواتب والأجور ومنافع الموظفين والمنافع الاجتماعية والاستهلاك والإطفاء والخدمات الاستشارية والمهنية ويتم الاعتراف بها في بيان الأداء المالي عند تكبدها ما لم تحقق منافع اقتصادية مستقبلية وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بها على أنها أصل.

5.17. معلومات الميزانية

تعكس الميزانيّة المعتمدة الإيرادات أو المقبوضات المتوقع أن تنشأ في فترة الميزانيّة السنوية أو فترة الميزانيّة متعددة السنوات بناءً على الخطط الحالية والظروف الاقتصادية المتوقعة للفترة التي تغطيها الميزانيّة، والمصاريف أو النفقات المعتمدة في قانون ربط الميزانية العامة. تلتزم الجهات الاتحادية بالضوابط القانونية والتنظيمية لصرف ما هو معتمد بالميزانيّة بحيث ترتبط بالمصروفات بحدود الاعتمادات الماليّة المخصصة لها في الميزانيّة المعتمدة وفقاً لمخصصات بنود معيّنة، وبالتالي تعتبر الصلاحية المحددة في الميزانيّة المعتمدة هي عموماً الحد أو السقف القانوني الذي يجب أن تعمل الحكومة الاتحادية ضمنه.

تقوم الجهات الاتحاديّة التي تعد وتعرض البيانات الماليّة على أساس الاستحقاق، بعرض مقارنة المبالغ المقدرة في الميزانيّة المعتمدة وتعديلاتها، مع المبالغ الفعلية كبيان مالي إضافي منفصل في البيانات الماليّة. كما تقوم الجهات الاتحاديّة بتسوية المبالغ الفعلية المفصح عنها على أساس قابل للمقارنة مع الميزانيّة المعدلة، بالمبالغ الفعلية التي تم عرضها في البيانات الماليّة مع تحديد أي اختلافات في الاساس والوقت والمنشأة (كما ينطبق) . من شأن هذه التسوية أن تعزز بشكل أفضل دور الحكومة الاتحاديّة تجاه واجب المساءلة

للعامة، وذلك من خلال تحديد المصادر الرئيسية للاختلاف بين المبالغ الفعلية على أساس الميزانيّة، والمبالغ المعترف بها في البيانات الماليّة.

6. ممتلكات، آلات ومعدات

	مباني وتحسينات مباني وأراضي	أصول البنية التحتية	الأثاث والتركيبات	وسائل النقل بري وبحري وجوي	أجهزة حاسب آلي ومعدات مكتبية	آليات ومعدات	أعمال قيد الإنجاز	كتب	حيوانات	المجموع
	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم
التكلفة										
كما في 1 يناير 2023	9,365,895,267	18,217,939,198	542,287,928	2,366,638,878	2,148,482,115	2,443,516,510	2,353,896,268	18,531,593	500,000	**37,457,687,757**
الإضافات	2,371,339,702	25,322,423	112,838,146	62,579,646	134,971,072	109,702,055	2,583,020,428	702,558	350,000	**5,400,826,030**
الاستبعادات	(226,436,566)	(18,188,182,532)	(41,258,263)	(27,096,479)	(4,193,657)	(85,115,552)	(1,127,407,921)	-	-	**(19,699,690,970)**
التحويلات / تعديلات	33,591,399,599	18,142,775,627	60,970,460	29,325,475	445,688,560	1,415,413,177	1,655,794,750	-	-	**55,341,367,648**
كما في 31 ديسمبر 2023	**45,102,198,002**	**18,197,854,716**	**674,838,271**	**2,431,447,520**	**2,724,948,090**	**3,883,516,190**	**5,465,303,525**	**19,234,151**	**850,000**	**78,500,190,465**
الاستهلاك المتراكم										
كما في 1 يناير 2023	2,828,503,074	5,582,329,630	395,532,508	2,037,170,987	1,853,002,914	1,359,471,754	-	15,458,855	103,881	**14,071,573,603**
استهلاك السنة	736,942,746	2,103,202,171	63,359,615	66,072,519	184,706,791	593,538,988	-	759,293	83,493	**3,748,665,616**
الاستبعادات	(171,236,353)	(577,534)	(14,236,514)	(25,204,982)	(13,943,544)	(21,050,353)	-	-	-	**(246,249,280)**
التحويلات / تعديلات	30,063,060	-	122,958,865	13,114,117	336,646,182	549,893,517	-	-	-	**1,052,675,741**
كما في 31 ديسمبر 2023	**3,424,272,527**	**7,684,954,267**	**567,614,474**	**2,091,152,641**	**2,360,412,343**	**2,481,853,906**	**-**	**16,218,148**	**187,374**	**18,626,665,679**
صافي القيمة الدفترية										
كما في 31 ديسمبر 2023	**41,677,925,475**	**10,512,900,449**	**107,223,797**	**340,294,879**	**364,535,747**	**1,401,662,284**	**5,465,303,525**	**3,016,003**	**662,626**	**59,873,524,785**
كما في 1 يناير 2023	**6,537,392,193**	**12,635,609,568**	**146,755,420**	**329,467,891**	**295,479,201**	**1,084,044,756**	**2,353,896,268**	**3,072,738**	**396,119**	**23,386,114,154**

	مباني وتحسينات مباني وأراضي	أصول البنية التحتية	الأثاث والتركيبات	وسائل النقل بري وبحري وجوي	أجهزة حاسب آلي ومعدات مكتبية	آليات ومعدات	أعمال قيد الإنجاز	كتب	حيوانات	المجموع
	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم
التكلفة										
كما في 1 يناير 2022	7,831,682,045	18,196,807,407	411,925,519	2,318,377,213	2,103,033,759	2,318,200,693	1,451,854,086	17,852,341	500,000	**34,650,233,063**
الإضافات	141,179,935	21,192,558	95,488,791	51,321,720	109,333,175	107,775,877	946,369,964	679,252	-	**1,473,341,272**
التحويلات / تعديلات	1,394,451,449	(60,767)	35,838,777	-	27,175,967	22,057,824	(37,030,378)	-	-	**1,442,432,872**
كما في 31 ديسمبر 2022	**9,365,895,267**	**18,217,939,198**	**542,287,928**	**2,366,638,878**	**2,148,482,115**	**2,443,516,510**	**2,353,896,268**	**18,531,593**	**500,000**	**37,457,687,757**
الاستهلاك المتراكم										
كما في 1 يناير 2022	2,152,501,481	3,116,118,299	284,717,644	1,967,027,213	1,677,022,923	883,792,215	-	14,726,139	20,548	**10,095,926,462**
استهلاك السنة	256,372,033	2,466,216,193	54,346,286	66,021,987	177,594,285	722,745,136	-	732,716	83,333	**3,744,111,969**
الاستبعادات	(102,161)	-	(969,768)	(2,879,588)	(24,934,450)	(3,380,370)	-	-	-	**(32,266,337)**
التحويلات / تعديلات	**419,731,721**	(4,862)	**57,438,346**	7,001,375	23,320,156	(243,685,227)	-	-	-	**263,801,509**
كما في 31 ديسمبر 2022	**2,828,503,074**	**5,582,329,630**	**395,532,508**	**2,037,170,987**	**1,853,002,914**	**1,359,471,754**	**-**	**15,458,855**	**103,881**	**14,071,573,603**
صافي القيمة الدفترية										
كما في 31 ديسمبر 2022	**6,537,392,193**	**12,635,609,568**	**146,755,420**	**329,467,891**	**295,479,201**	**1,084,044,756**	**2,353,896,268**	**3,072,738**	**396,119**	**23,386,114,154**
كما في 1 يناير 2022	5,679,180,564	15,080,689,108	127,207,875	351,350,000	426,010,836	1,434,408,478	1,451,854,086	3,126,202	479,452	24,554,306,601

التعديلات على الأصول:

أولاً: التعديلات المتعلقة بالاعتراف بقيمة العقارات الإتحادية في البيانات المالية للجهات الاتحادية

تمثل التعديلات التي تم إدراجها ضمن تصنيف المباني والأراضي قيمة الأصول التي تم الوصول إليها من خلال مشروع تقييم الأملاك الاتحادية. تمثل هذه التعديلات القيمة الناتجة عن الاعتراف الأولي بهذه العقارات باستخدام نموذج التكلفة الاعتبارية وذلك استكمالاً لمتطلبات المعيار رقم " 1.1 – تبني مبدأ الاستحقاق للمرة الأولى، حيث تنتهي فترة الإعفاء الانتقالي مع نهاية السنة المالية 2023.

ثانياً: التعديلات الناتجة عن تنفيذ الحصر والجرد الفعلي للأصول المنقولة في الجهات الاتحادية وتطبيق نظام تتبع الأصول الاتحادي

حيث أن سنة 2023 تعتبر السنة الأخيرة في الفترة الانتقالية لتطبيق المحاسبة على الأساس الاستحقاق المحاسبي قامت معظم الجهات الاتحادية المستخدمة للنظام المالي الاتحادي بتنفيذ مشروع جرد وحصر وتتبع الأصول المنقولة وقامت بمطابقتها مع سجلات الأصول المدرجة ضمن الأرصدة الافتتاحية وعمل التسويات اللازمة بحيث يتم تضمين البيانات المالية النهائية الأرصدة الصحيحة.

ثالثاً: تحويل العقارات من مصروفات اتحادية أخرى 198 للجهات الاتحادية

تم خلال السنة تحويل عدد 6 مباني المدرجة سابقاً ضمن "مصروفات اتحادية أخرى – 198" إلى الجهات الاتحادية المستفيدة وذلك عقب الانتهاء من مشروع تقييم وتضمين الأصول العقارية لدى الجهات الإتحادية.

7. عقارات استثمارية

	أراضي	عقارات تجارية	المجموع
		درهم	درهم
التكلفة			
كما في 1 يناير 2023		66,000,000	66,000,000
الإضافات	21,260,000	40,277,000	61,537,000
الاستبعادات		-	-
التحويلات / تعديلات		-	-
كما في 31 ديسمبر 2023	**21,260,000**	**106,277,000**	**127,537,000**
الاطفاء المتراكم			
الاطفاء المتراكم كما في 1 يناير 2023	-	20,000,000	20,000,000
إطفاء السنة	-	6,006,925	6,006,925
الاستبعادات	-	-	-
التحويلات / تعديلات	-	22,077,000	22,077,000
كما في 31 ديسمبر 2023	**-**	**48,083,925**	**48,083,925**
القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2023	**21,260,000**	**58,193,075**	**79,453,075**
القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2023	-	46,000,000	46,000,000

	أراضي	عقارات تجارية	المجموع
		درهم	درهم
التكلفة			
كما في 1 يناير 2022	-	66,000,000	66,000,000
الإضافات	-	-	-
الاستبعادات	-	-	-
التحويلات / تعديلات	-	-	-
كما في 31 ديسمبر 2022	**-**	**66,000,000**	**66,000,000**
الاطفاء المتراكم			
الاطفاء المتراكم كما في 1 يناير 2022	-	15,000,000	15,000,000
إطفاء السنة	-	5,000,000	5,000,000
الاستبعادات	-	-	-
التحويلات / تعديلات	-	-	-

كما في 31 ديسمبر 2022	**-**	**20,000,000**	**20,000,000**
القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2022	**-**	**46,000,000**	**46,000,000**
القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2022	-	51,000,000	51,000,000

8. أصول إيجار تمويلي

	مباني وتحسينات مباني وأراضي	أجهزة حاسب آلي ومعدات مكتبية	وسائل النقل بري وبحري وجوي	المجموع
	درهم	درهم	درهم	درهم
القيمة الحالية للدفعات المستقبلية				
كما في 1 يناير 2023	-	45,469,391	92,475,717	137,945,108
الإضافات	-	-	-	-
الاستبعادات	-	(45,469,391)	(92,198,381)	(137,667,772)
كما في 31 ديسمبر 2023	-	-	277,336	277,336
الاستهلاك المتراكم				
كما في 1 يناير 2023	-	43,989,128	89,893,234	133,882,362
استهلاك السنة	-	-	2,569,596	2,569,596
الاستبعادات	-	(43,989,128)	(92,185,494)	(136,174,622)
كما في 31 ديسمبر 2023	-	-	277,336	277,336
القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2023	-	-	-	-
القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2023	-	1,480,263	2,582,483	4,062,746

	مباني وتحسينات مباني وأراضي	أجهزة حاسب آلي ومعدات مكتبية	وسائل النقل بري وبحري وجوي	المجموع
	درهم	درهم	درهم	درهم
القيمة الحالية للدفعات المستقبلية				
كما في 1 يناير 2022	615,277,910	108,267,836	92,475,717	816,021,463
الإضافات	-	-	-	-
التحويلات / تعديلات	(615,277,910)	(62,798,445)	-	(678,076,355)
كما في 31 ديسمبر 2022	**-**	**45,469,391**	**92,475,717**	**137,945,108**
الاستهلاك المتراكم				
كما في 1 يناير 2022	208,786,821	83,736,726	68,291,385	360,814,932
استهلاك السنة	-	4,262,929	21,602,146	25,865,075
التحويلات / تعديلات	(208,786,821)	(44,010,527)	(297)	(252,797,645)
كما في 31 ديسمبر 2022	**-**	**43,989,128**	**89,893,234**	**133,882,362**
القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2022	**-**	**1,480,263**	**2,582,483**	**4,062,746**
القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2022	406,491,089	24,531,110	24,184,332	455,206,531

9. أصول امتياز تقديم الخدمات

	مباني	المجموع
	درهم	درهم
القيمة الحالية للدفعات المستقبلية		
كما في 1 يناير 2023	-	-
الإضافات	-	-
تحويلات / تعديلات	2,654,874,861	2,654,874,861
كما في 31 ديسمبر 2023	2,654,874,861	2,654,874,861
الاستهلاك المتراكم		
كما في 1 يناير 2023	-	-
استهلاك السنة	53,097,497	53,097,497
تحويلات / تعديلات	743,364,961	743,364,961
كما في 31 ديسمبر 2023	796,462,458	796,462,458
القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2023	**1,858,412,403**	**1,858,412,403**
القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2023	-	-

خلال سنة 2023، قامت جامعة الإمارات باحتساب قيمة عقد امتياز تقديم الخدمات المتعلق بالصرح الجامعي في مدينة العين وتم الاعتراف بالأصل بالاستناد إلى القيمة العادلة والتي تمثل القيمة الحالية للدفعات المستقبلية والتي قدرت ب 1.8 مليار درهم إضافة إلى الاعتراف بالالتزام الناتج عن سداد الدفعات المستقبلية المترتبة على الجامعة لسداد العقد والتي بلغت 519 مليون درهم المعترف بها ضمن الالتزامات في بيان المركز المالي.

10. الأصول غير الملموسة

	برامج حاسب آلي	تطبيقات ومو اقع الكترونية	أعمال قيد الإنجاز	المجموع
	درهم	درهم	درهم	درهم
التكلفة				
كما في 1 يناير 2023	1,326,511,118	633,644,074	140,385,218	2,100,540,410
الإضافات	385,403,414	52,349,956	37,514,563	475,267,933
الاستبعادات	(64,317,068)	(15,808,829)	(61,353,660)	(141,479,557)
التحويلات / تعديلات	(78,438,155)	(17,194,330)	(50,821,964)	(146,454,449)
كما في 31 ديسمبر 2023	**1,569,159,309**	**652,990,871**	**65,724,157**	**2,287,874,337**
الاطفاء المتراكم				
الاطفاء المتراكم كما في 1 يناير 2023	769,986,150	344,552,325	-	1,114,538,475
إطفاء السنة	226,652,525	166,601,662	-	393,254,187
الاستبعادات	(34,518,734)	(7,902,513)	-	(42,421,247)
التحويلات / تعديلات	(69,924,968)	(23,166,982)	-	(93,091,950)
كما في 31 ديسمبر 2023	**892,194,973**	**480,084,491**	**-**	**1,372,279,465**
القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2023	**676,964,335**	**172,906,380**	**65,724,157**	**915,594,872**
القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2023	556,524,968	289,091,749	140,385,218	986,001,935

	برامج حاسب آلي	تطبيقات ومو اقع الكترونية	أعمال قيد الإنجاز	المجموع
	درهم	درهم	درهم	درهم
التكلفة				
كما في 1 يناير 2022	973,782,217	264,420,122	122,696,228	1,360,898,567
الإضافات	390,869,935	31,631,361	23,580,725	446,082,021
الاستبعادات	(8,487,348)	(7,773,271)	-	(16,260,619)
التحويلات / تعديلات	(29,653,686)	345,365,862	(5,891,735)	309,820,441
كما في 31 ديسمبر 2022	**1,326,511,118**	**633,644,074**	**140,385,218**	**2,100,540,410**

الاطفاء المتراكم				
الاطفاء المتراكم كما في 1 يناير 2022	564,779,321	160,404,913	-	725,184,234
إطفاء السنة	229,717,550	94,890,549	-	324,608,099
الاستبعادات	(5,511,793)	(5,687,095)	-	(11,198,888)
التحويلات / تعديلات	(18,998,928)	94,943,958	-	75,945,030
كما في 31 ديسمبر 2022	**769,986,150**	**344,552,325**	-	**1,114,538,475**
القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2022	**556,524,968**	**289,091,749**	**140,385,218**	**986,001,935**
القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2022	409,002,896	104,015,209	122,696,228	635,714,333

ملاحظة: تفاصيل التعديلات مرفقة في ورقة العمل الخاصة بقيود الاستبعاد وإعادة التصنيف

11. استثمارات تتم المحاسبة عنها بموجب طريقة حقوق الملكية

تشمل الاستثمارات التي تتم المحاسبة عنها بموجب طريقة حقوق الملكية كل من:

- الاستثمارات المسيطر عليها من قبل الحكومة الاتحادية؛
- الاستثمارات التي لوزارة المالية "تأثير هام" عليها؛
- الاستثمارات في المشاريع المشتركة: وتشمل الاستثمار فيما يلي:

	نسبة الملكية	طبيعة العلاقة	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2022 درهم	إضافات (استبعادات) درهم	توزيعات أرباح درهم	الحصة في الأرباح (الخسائر) درهم	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2023 درهم
الشركة العربية للتعدين	20.20%	تأثير هام	1,230,139,576	(12,036,677)	(7,419,460)	(101,062,991)	1,109,620,448
الاتحاد للقطارات	30.00%	تأثير هام	4,065,606,900	1,462,212,048	-	(16,135,500)	5,511,683,448
الهيئة العامة للطيران المدني	100.00%	سيطرة	532,968,000	-	-	148,797,074	681,765,074
مؤسسة الامارات العقارية	100.00%	سيطرة	632,860,887	(146,266,039)		(5,947,511)	480,647,337
شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية	100.00%	سيطرة	159,222,477		(105,000,000)	154,888,283	209,110,760
شركة الاتحاد لائتمان الصادرات	50.00%	سيطرة	61,364,482	7,158,970	-	(14,988,954)	53,534,498
جهاز الإمارات للاستثمار	100.00%	سيطرة	218,292,363,220	(40,374,920,000)	(4,705,690,300)	(8,764,753,000)	164,446,999,920
الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية	100.00%	سيطرة	79,041,338,000	(79,041,338,000)	-	-	-
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	100.00%	سيطرة	10,870,916,000		(2,537,132,100)	17,106,853,000	25,440,636,900
مصرف الامارات للتنمية	100.00%	سيطرة	5,606,165,000	50,000,000		338,638,000	5,994,803,000
مركز التفوق للأبحاث التطبيقية والتدريب (CERT)	100.00%	سيطرة	-	651,443,095	-	18,150,281	669,593,376
مركز الرعاية اليومية	100.00%	سيطرة	-	-	-	537,160	537,160
الإجمالي			**320,492,944,542**	**(117,403,746,602)**	**(7,355,241,860)**	**8,864,975,842**	**204,598,931,921**

نقل مؤسسة الإمارات العامة للبترول لجهاز الإمارات للاستثمار

- استناداً لقرار قرار مجلس الوزراء رقم 23 / 13و لسنة 2022 بخصوص نقل تبعية مؤسسة الإمارات العامة للبترول إلى جهاز الإمارات للاستثمار، تم تحويل المؤسسة لجهاز الإمارات للاستثمار اعتباراً من سنة 2023، قام الجهاز بالاعتراف بالاستثمار كتحويل من الحكومة الاتحادية وتم إضافتها ضمن حصة الحكومة الإتحادية في رأس مال الجهاز.

يمثل الرصيد الافتتاحي للاستثمار في جهاز الإمارات للاستثمار قيمة صافي أصول الجهاز كما في 31 ديسمبر 2021 نظراً لعدم توفر البيانات المالية المعتمدة للجهاز عن السنة المالية 2022 عند اعتماد الحساب الختامي لمصروفات اتحادية أخرى 198، وحيث أنه تم استلام البيانات المالية لسنة 2023 الغير مدققة للجهاز بالإضافة إلى البيانات المالية المدققة عن السنة المالية 2022، فقد تم إدراج التالي:

1- الاعتراف بخسائر الجهاز عن السنة المالية 2022 بقيمة 41,873,720,000 درهم
2- قيمة الاستثمار التحويلات التي تمت للجهاز عن السنة المالية 2022 بقيمة 650,000,000.
3- قيمة الاستثمار التحويلات التي تمت للجهاز عن السنة المالية 2023 بقيمة 650,000,000.

4- قيمة تحويل الاستثمار في مؤسسة الإمارات العامة للبترول للجهاز بالقيمة العادلة للاستثمار بواقع 198,800,000 درهم.

كما حقق الجهاز خسائر عن السنة المالية 2023 بقيمة 8,764,753,000 درهم كما هو مدرج في مسودة البيانات المالية للجهاز.

مؤسسة الإمارات العقارية

- صدر قرار مجلس الوزراء رقم (8/9و) لسنة 2021 في جلسته رقم (8) بتاريخ 12 أكتوبر 2021 بشأن إلغاء مؤسسة الإمارات العقارية وتكليف وزارة المالية بسداد الالتزامات المالية المترتبة على إنشاء وشراء مقرات الجهات الاتحادية والذي تم من خلاله ما يلي:

1- قيام وزارة المالية خلال سنة 2022 بتغطية نفقات مؤسسة الإمارات العقارية من خلال تحويلات خلال السنة بالإضافة إلى سداد قرض مصرف الإمارات للتنمية. وحيث أن مؤسسة الإمارات العقارية هي استثمار لدى وزارة المالية، فتم معالجة كافة التحويلات من خلال الاعتراف بها كاستثمارات إضافية ضمن "مصروفات اتحادية أخرى" بقيمة 313,790,226 درهم في سنة 2022 كما بلغت قيمة التحويلات التي تمت من وزارة المالية للمؤسسة قيمة 77,611,491 درهم.

2- تم نقل عدد 2 عقارات من المؤسسة إلى "مصروفات اتحادية أخرى – 198" ومجموعة من الأصول الثابتة للمؤسسة بصافي قيمة دفترية بلغت 200,243,107 درهم وعليه، تم تخفيض قيمة الاستثمار في المؤسسة بذات القيمة.

الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية

في تاريخ 9 أكتوبر 2023، صدر قرار مجلس الوزراء رقم (9/50و) لسنة 2023 بشأن استبعاد البيانات المالية للهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية من الحساب الختامي الموحد للاتحاد (البيانات المالية الموحدة) وعليه، تم استبعاد قيمة المبلغ المعترف به كاستثمار في الهيئة بقيمة 79 مليار درهم.

مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

تم استلام مسودة البيانات المالية للسنة المالية 2023 من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، حقق المصرف أرباح إجمالية ضمن بيان الدخل الشامل بقيمة 17.1 مليار درهم لسنة 2023 مقابل خسائر شاملة بقيمة (15.2) مليار درهم لسنة 2022، حيث يتكون صافي الأرباح من:

1. صافي ربح السنة بقيمة 8.4 مليار درهم
2. الأرباح الشاملة الأخرى 8.6 مليار درهم

قام المصرف المركزي بتخصيص توزيع أرباح بقيمة 2.5 مليار درهم والاعتراف بها كالتزام توزيعات أرباح لوزارة المالية والتي تمثل 30% من صافي الربح للسنة (30%*8.4 مليار)، وذلك بما يتماشى مع قرار مجلس الوزراء رقم 17 لسنة 2023 والذي جاء فيه "تعدل نسبة الأرباح المحتفظ بها من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في الاحتياطي العام لسنة 2023 فقط،... لتصبح 70% وتحول النسبة المتبقية من الأرباح البالغة 30% إلى حساب الخزانة العامة بوزارة المالية". حيث جاء هذا القرار استثناءا للقرار رقم 34 لسنة 2021 "بخصوص نسبة الأرباح التي يحتفظ بها المصرف المركزي في الاحتياطي العام من الأرباح المحققة" حيث ينص القرار على أن يحتفظ المصرف المركزي بنسبة 40% من الأرباح المحققة. وعليه قامت الوزارة بتخفيض الاستثمار والاعتراف بالمبلغ كمستحقات من المصرف المركزي.

12. برنامج سندات الدين العام

	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
	درهم	درهم
سندات غير متداولة محملة بفائدة (ذمم مدينة)		
مبالغ مستحقة على جهاز الإمارات للاستثمار - سندات	31,058,444,673	25,539,882,582
	31,058,444,673	25,539,882,582
الفائدة المستحقة على جهاز الإمارات للاستثمار كما في 31 ديسمبر	388,224,749	318,219,529
سندات غير متداولة محملة بفائدة (ذمم دائنة)		
سندات بالقيمة الإسمية	47,920,500,000	34,711,000,000
خصم إصدار	(291,705,470)	(248,294,162)
مبالغ مستحقة للمستثمرين – سندات (الصافي)	47,628,794,530	34,462,705,838
	47,628,794,530	34,462,705,838
الفائدة المستحقة للمستثمرين كما في 31 ديسمبر	489,305,124	366,241,404
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق		
سندات خزينة أمريكية من خلال مصرف الإمارات المركزي	16,613,101,378	8,969,153,170
	16,613,101,378	**8,969,153,170**

قامت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة في سنة 2021 بإصدار سندات بقيمة 4 مليار دولار أمريكي مقسمة على 3 فئات، **الفئة الأولى** 1 مليار دولار أمريكي تستحق بعد 10 سنوات بفائدة تقدر ب 2% وخصم بقيمة 20.6 مليون دولار أمريكي. **والفئة الثانية** 1 مليار دولار أمريكي تستحق بعد 20 سنة بفائدة تقدر ب 2.875% وخصم بقيمة 30.15 مليون دولار أمريكي. **والفئة الثالثة** 2 مليار دولار أمريكي تستحق بعد 40 سنة بفائدة تقدر ب 3.250%، وبهدف تعزيز محفظة جهاز الإمارات للاستثمار قامت حكومة دولة الإمارات بإقراض المتحصل من هذه السندات إلى جهاز الإمارات للاستثمار بهدف استثمارها بحيث تتماشى مردودات هذا الاستثمار مع مواعيد سداد تلك السندات للمستثمرين.

في سنة 2022، تم إصدار سندات بقيمة 3 مليار دولار أمريكي مقسمة على عدد 2 فئات، الأولى 1.75 مليار دولار أمريكي تستحق بعد 10 سنوات بفائدة تقدر ب 4.050% والفئة الثانية 1.25 مليار دولار أمريكي تستحق بعد 30 سنة بفائدة تقدر ب 4.951%، وتم أيضاً إقراض المتحصل من هذه السندات إلى جهاز الإمارات للاستثمار بهدف استثمارها مع تحمل الجهاز كافة مسؤولية السداد للمستثمرين.

كما قامت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بإصدار سندات الخزينة بقيمة 9 مليار درهم خلال العام 2022 مقسمة على 3 فئات، الأولى بقيمة 3.75 مليار درهم تستحق بعد 2 سنوات بفائدة تقدر ب 3.01%. والفئة الثانية بقيمة 3.75 مليار درهم تستحق

بعد 3 سنوات بفائدة تقدر ب 3.24%. والفئة الثالثة بقيمة 1.50 مليار درهم تستحق بعد 5 سنوات بفائدة تقدر ب 3.65%، وقامت الحكومة باستثمار تلك المبالغ من خلال مصرف الإمارات المركزي بحيث تتماشى مردودات هذا الاستثمار مع مواعيد سداد تلك السندات للمستثمرين.

التحديث لسنة 2023:

الدين العام الخارجي – السندات السيادية بعملة الدولار الأمريكي:

في سنة 2023، قامت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بإصدار سندات بقيمة 1.5 مليار دولار لأجل 10 سنوات تستحق في تاريخ 25 سبتمبر 2033 بمعدل فائدة 4.917% سنوياً، تم تحويل عوائد الإصدار إلى جهاز الإمارات للاستثمار (الجهاز) وذلك بهدف تعزيز المحفظة الاستثمارية للجهاز.

بلغ إجمالي الدين العام الخارجي القائم 8.5 مليار دولار في 31 ديسمبر 2023، تم تحويل عوائد الإصدار بالكامل إلى جهاز الإمارات للاستثمار لتعزيز المحفظة الاستثمارية للجهاز على أن يقوم الجهاز بتحمل دفعات الفائدة للمستثمرين بالإضافة إلى سداد قيمة السندات في تواريخ الاستحقاق.

الدين العام الداخلي - سندات الخزينة الحكومية بعملة الدرهم الإماراتي:

قامت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بمواصلة الإصدارات تحت برنامج سندات الخزينة الحكومية بالدرهم الإماراتي، حيث قامت حكومة الإمارات العربية المتحدة بطرح مزادين إضافيين بإجمالي 2.2 مليار درهم، ليصبح إجمالي ما تم إصداره تحت برنامج سندات الخزينة الحكومية 11.2 مليار درهم مقسمة على 3 فئات، الأولى بقيمة 4.85 مليار درهم لأجل سنتين تستحق في تاريخ 11 مايو 2024 بمعدل فائدة 3.01% سنوياً، والثانية بقيمة 4.3 مليار درهم لأجل ثلاث سنوات تستحق في تاريخ 11 مايو 2025 بمعدل فائدة 3.24% سنوياً، والثالثة بقيمة 2.05 مليار درهم لأجل 5 سنوات تستحق في تاريخ 14 سبتمبر 2027 بمعدل فائدة 3.65% سنوياً.

الدين العام الداخلي - صكوك الخزينة الإسلامية بعملة الدرهم الإماراتي:

في شهر مايو 2023، أطلقت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة برنامج صكوك الخزينة الإسلامية حيث تم طرح خمسة مزادات بإجمالي 5.5 مليار درهم، مقسمة على 3 فئات، الأولى بقيمة 2.2 مليار درهم لأجل سنتين تستحق في تاريخ 11 مايو 2025 بمعدل فائدة 3.97% سنوياً، والثانية بقيمة 2.2 مليار درهم لأجل ثلاث سنوات تستحق في تاريخ 11 مايو 2026 بمعدل فائدة 3.70% سنوياً، والثالثة بقيمة 1.1 مليار درهم لأجل خمسة سنوات تستحق في تاريخ 24 أغسطس 2028 بمعدل فائدة 4.48% سنوياً.

بلغ إجمالي الدين الداخلي 16.7 مليار درهم (برنامج سندات الحزينة الحكومية بقيمة 11.2 مليار درهم وبرنامج صكوك الخزينة الإسلامية بقيمة 5.5 مليار درهم) وذلك في نهاية عام 2023، تم استثمار كافة المبالغ المحصلة من الإصدارات تحت برنامجي سندات الخزينة الحكومية وصكوك الخزينة الإسلامية من خلال مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وذلك بما يتوافق مع سياسة الاستثمار المعتمدة.

13. أصول مالية أخرى

تشمل الأصول المالية الأخرى الاستثمارات المتاحة للبيع وهي على النحو التالي:

	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
	درهم	درهم
الاستثمارات المتاحة للبيع - الشركة العربية للاستثمارات البترولية	936,615,000	936,615,000
الاستثمارات المتاحة للبيع - الشركة العربية البحرية لنقل البترول	260,288,438	260,288,438
الاستثمارات المتاحة للبيع - الشركة العربية للخدمات البترولية	22,092,000	22,092,000
الاستثمارات المتاحة للبيع - الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن	1,348,909	1,348,909
الاستثمارات المتاحة للبيع - المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية	85,541,706	85,541,706
الاستثمارات المتاحة للبيع - الشركة العربية للصناعات الدوائية	83,212,648	83,212,648
الاستثمارات المتاحة للبيع - مؤسسة الخليج للاستثمار	1,285,375,000	1,285,375,000
الاستثمارات المتاحة للبيع - الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	131,049,490	131,049,490
الاستثمارات المتاحة للبيع - بنك الخليج الدولي	40,213,875	40,213,875
الاستثمارات المتاحة للبيع – شركات أخرى	59,730,976	56,985,413
المجموع	**2,905,468,042**	**2,902,722,479**

الإيرادات المحصلة من الاستثمارات المتاحة للبيع خلال السنة المالية 2023:

- تم استلام توزيعات أرباح عن السنة المالية 2022 من قبل الشركة العربية للاستثمارات البترولية بقيمة 6,327,145 دولار أمريكي (23,239,603 درهم) خلال العام.
- تم استلام توزيعات أرباح عن السنة المالية 2022 من قبل الشركة العربية البحرية لنقل البترول بقيمة 1,417,500 دولار أمريكي (5,206,477 درهم) خلال العام.
- تم استلام توزيعات أرباح عن السنة المالية 2022 من قبل الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية بقيمة 3,334,859 درهم خلال العام.

14. المخزون

	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
	درهم	درهم
مواد طبية وأدوية	499,274,905	695,952,194
قطع غيار ومواد متنوعة	44,193,712	55,086,063
معدات أمنية	39,418,402	37,087,563
بطاقات الهوية وجوازات السفر	-	10,753,543
المجموع قبل انخفاض القيمة	**582,887,019**	**798,879,363**
يطرح: مخصص المخزون بطيْ الحركة	-	-
المجموع	**582,887,019**	**798,879,363**

15. ذمم مدينة وأخرى

	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
	درهم	درهم
ذمم مدينة	2,425,526,831	2,202,002,310
أمانات	16,011,397	12,115,863
مصاريف مدفوعة مقدماً	497,933,875	522,360,659
مبالغ مدفوعة مقدماً للموردين	242,552,777	389,965,634
قروض وسلف للموظفين	243,897,085	252,953,975
حقوق امتياز مستحقة	8,354,022,000	7,514,571,000
قروض مستحقة من المواطنين (برنامج الشيخ زايد للإسكان)	11,302,981,838	-
جاري السفارات والقنصليات	1,037,844,761	1,129,405,818
فوائد مستحقة على الودائع	156,723,563	105,757,920
فوائد سندات مستحقة	446,418,426	359,411,737
تسهيلات الإيداع لليلة واحدة	-	758,064,120
توزيعات أرباح مستحقة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	2,537,132,100	-
مستحقات توزيعات الأرباح المحتجزة من بريد الإمارات	404,678,082	-
ذمم مدينة أخرى*	2,695,471,336	2,884,931,318
المجموع قبل مخصص انخفاض القيمة	**30,361,194,071**	**16,131,540,354**
يطرح: مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	497,449,149	143,361,504
المجموع	**29,863,744,922**	**15,988,178,850**

* يشمل رصيد الذمم المدينة الأخرى أرصدة مستلمة من قبل الجهات الاتحادية والتي تم الاعتراف بها كمدفوعات تحت التسوية. على سبيل المثال، يشتمل كل من رصيد 31 ديسمبر 2022 و31 ديسمبر 2023 على أمانات المحاكم المستلمة من قبل وزارة العدل بقيمة بلغت 1.7 مليار درهم.

15-1- حركة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها خلال السنة

	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
	درهم	درهم
رصيد المخصص أول الفترة كما في 1 يناير 2023	**143,361,504**	117,337,247
الإضافات على المخصصات	354,087,645	26,024,257
عكس المخصصات	-	-
رصيد المخصص نهاية الفترة كما في 31 ديسمبر 2023	**497,449,149**	**143,361,504**

16. الأطراف ذات علاقة

مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة

	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
	درهم	درهم
ذمم مدينة من الهيئة الاتحادية للضرائب	2,898,898,366	2,874,151,735
مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة	1,627,542	1,396,523
مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة أخرى	2,419,296	4,562,743
المجموع	**2,902,945,204**	**2,880,111,001**

مبالغ مستحقة لأطراف ذات علاقة

	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
	درهم	درهم
مبالغ مستحقة للهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية	9,853,621	11,006,072
مبالغ مستحقة لأطراف ذات علاقة أخرى	21,674,530	274,158
المجموع	**31,528,151**	**11,280,230**

17. النقد وما يعادله

	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
	درهم	درهم
النقدية والسلف النثرية	9,374,334	8,926,108
حسابات بنكية لدى المصرف المركزي	2,871,211,662	701,293,382
حسابات بنكية لدى بنوك تجارية	10,673,414,395	6,901,867,744
رصيد تسهيلات الإيداع لليلة واحدة – رصيد حساب الخزانة الموحد	5,756,860,572	-
ودائع قصيرة الأجل	17,482,878,125	15,902,698,854
المجموع	**36,793,739,088**	**23,514,786,088**

18. القروض

	سعر الفائدة الفعلي (%)	تاريخ الاستحقاق	31 ديسمبر 2023 درهم	31 ديسمبر 2022 درهم
قروض مدينة				
دعم السيولة النقدية – مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية	ايبور +1%	ديسمبر 2025	3,673,000,000	9,182,500,000
المجموع			**3,673,000,000**	**9,182,500,000**

	سعر الفائدة الفعلي (%)	تاريخ الاستحقاق	31 ديسمبر 2023 درهم	31 ديسمبر 2022 درهم
قروض دائنة				
القروض المستحقة للمصرف المركزي	ايبور +1%	ديسمبر 2025	3,673,000,000	9,182,500,000
قرض لصالح دائرة مالية أبوظبي*	لا يوجد	ديسمبر 2033	187,500,000	206,250,000
قروض مستحقة لصندوق ابوظبي للتنمية *	2.75% - 5% متوسط معدل سنوي	ديسمبر 2036	696,506,031	763,829,031
قروض لصالح مصرف الإمارات للتنمية عن برنامج الشيخ زايد للإسكان	5.147% سنوياً	ديسمبر 2027	2,941,505,000	-
المجموع			**7,498,511,031**	**10,152,579,031**

* خلال سنة 2022، و استناداً لقرار مجلس الوزراء رقم (8/9و) لسنة 2021 في جلسته رقم (8) بتاريخ 12 أكتوبر 2021 بشأن إلغاء مؤسسة الإمارات العقارية وسداد الالتزامات المالية المترتبة على إنشاء وشراء مقرات الجهات الاتحادية (وزارة الخارجية) ، قامت الوزارة بالاعتراف بقيمة الالتزامات المترتبة على القروض لدى وزارة الخارجية والتي تم اقتراضها سابقاً بهدف تمويل مشاريع إنشاء وشراء عدد من مقراتها. تنقسم القروض المنقولة إلى عدد 1 قرض بدون فائدة من دائرة مالية أبوظبي، وعدد 3 قروض من صندوق أبوظبي للتنمية بمعدل فائدة يتراوح ما بين 2.75% إلى 5%.

**تم خلال سنة 2023 سداد جزء من القرض الممنوح من الوزارة لصالح مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية والتي قامت وزارة المالية برده إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بقيمة 5,509,500,000 درهم وذلك وفقاً للاتفاقيات التي تمت حول ذلك.

19. التزامات تأجير تمويلي

	31 ديسمبر 2023 درهم	31 ديسمبر 2022 درهم
المبالغ المستحقة الدفع بموجب عقود تأجير التمويلي	**1,987,984**	**5,435,123**

تسدد الالتزامات المستحقة الدفع عن معاملات التأجير التمويلي على النحو التالي:

– الدفعات المستحقة خلال سنة – (متداولة)	1,987,984	3,447,139
– الدفعات المستحقة بعد سنة وحتى خمس سنوات – (غير متداولة)	-	1,987,984
– الدفعات المستحقة بعد خمس سنوات – (غير متداولة)	-	-
	1,987,984	**5,435,123**

20. التزامات ترتيبات امتياز تقديم الخدمة

	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2023
	درهم	درهم
الالتزامات كما في 1 يناير 2023	546,682,106	-
تكاليف التمويل للفترة	31,734,330	-
الدفعة السنوية للفترة	(59,259,219)	-
الالتزامات كما في 31 ديسمبر 2023	**519,157,217**	**-**

الالتزامات المستقبلية فيما يتعلق بترتيبات امتياز الخدمة

	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2023
	درهم	درهم
الالتزامات التعاقدية الإجمالية	746,179,099	-
التزامات لسنة أو أقل	59,421,573	-
التزامات بين سنة وخمس سنوات	237,199,231	-
التزامات أكثر من خمس سنوات	**449,558,296**	**-**

21. إيرادات مؤجلة

	31 ديسمبر 2023		31 ديسمبر 2022	
	درهم		درهم	
	متداول	غير متداول	متداول	غير متداول
إيرادات مؤجلة متعلقة بأصول ممنوحة		3,165,020,587	-	939,734,458
إيرادات مؤجلة - من عمليات تبادلية	725,653,720		214,653,572	-
إيرادات مؤجلة متعلقة بالإيجارات	8,411,622		608,212	-
إيرادات مؤجلة متعلقة بمساهمات الحكومات المحلية		635,639,500	2,369,414	-
إيرادات مؤجلة - منح وتبرعات		227,976,430		
إيرادات مؤجلة - من عمليات غير تبادلية	18,192,688		11,934,280	-
المجموع	**752,258,030**	**4,028,636,517**	**229,565,478**	**939,734,458**

22. مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
	درهم	درهم
كما في 1 يناير 2023	1,697,077,028	**1,610,397,296**
المصروف خلال السنة	217,480,406	309,105,062
المدفوع خلال السنة	(162,357,761)	(164,615,686)
يطرح: عكس المخصص خلال السنة	(21,271,629)	(57,809,644)
كما في 31 ديسمبر 2023	**1,730,928,044**	**1,697,077,028**

23. التزامات طويلة الاجل – أخرى

	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
	درهم	درهم
الضمان المصرفي الخاص بالعمالة الوافدة	582,474,164	595,747,492
المجموع	**582,474,164**	**595,747,492**

24. ذمم دائنة وأخرى

	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
	درهم	درهم
مبالغ مستحقة للموظفين	113,652,673	74,557,665
فوائد مستحقة على السندات	489,305,124	366,241,404
فوائد مستحقة على القروض	4,792,986	6,822,629
موردين سلع وخدمات	2,705,854,737	1,928,464,915
عمولات مستحقة	-	8,934,691
مقبوضات تحت التسوية	1,857,786,839	501,403,810
حسابات دائنة أخرى*	1,354,377,941	1,922,387,018
تأمينات محتجزة لحساب الموردين والمقاولين	623,644,722	907,390,466
أمانات المحاكم	1,736,767,809	1,734,888,795
المجموع	**8,886,182,831**	**7,451,091,393**

* يشمل رصيد الحسابات الدائنة الأخرى على كافة الأمانات التي قامت الجهات الاتحادية بالاعتراف بها في بياناتها المالية. حيث يشمل الرصيد على أرصدة الأمانات المعترف بها في كل من وزارة الصحة ووقاية المجتمع (46 مليون درهم: 191 مليون لسنة 2022) ووزارة

الطاقة والبنية التحتية (596 درهم، 728 مليون درهم لسنة 2022) وجامعة الإمارات العربية المتحدة (72 مليون درهم: 280 مليون درهم لسنة 2022) ووزارة الموارد البشرية والتوطين (158 مليون درهم: 168 مليون درهم لسنة 2022).

25. التزامات ومخصصات أخرى

	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
	درهم	درهم
مخصصات رصيد الإجازات المستحقة	1,077,358,664	1,190,023,828
مخصصات قضايا وأحكام	115,144,233	220,227,244
مخصص الخسائر المتراكمة للاستثمارات*	-	2,944,124,621
مخصصات مكافئات	20,217,615	-
التزامات مستحقة الدفع**	2,619,167,100	1,895,024,515
المجموع	**3,831,887,612**	**6,249,400,208**

*خلال سنة 2022، قامت وزارة المالية ونتيجة لتطبيق طريقة حقوق الملكية على الاستثمار في مؤسسة الإمارات العامة للبترول بالاعتراف بمخصص مقابل صافي ناتج الخسائر المدورة للمؤسسة ضمن حقوق الملكية بقيمة 2,944,124,621درهم.
استناداً لقرار قرار مجلس الوزراء رقم 23/ 13و لسنة 2022 بخصوص نقل تبعية مؤسسة الإمارات العامة للبترول إلى جهاز الإمارات للاستثمار، تم تحويل المؤسسة لجهاز الإمارات للاستثمار اعتباراً من سنة 2023، قام الجهاز بالاعتراف بالاستثمار كتحويل من الحكومة الاتحادية وتم إضافتها ضمن حصة الحكومة الاتحادية في رأس مال الجهاز، قامت وزارة المالية بإطفاء قيمة الخسائر المدورة نتيجة لتقييم جهاز الإمارات للاستثمار للمؤسسة بقيمة 198.8 مليون درهم إماراتي كما تم إدراج قيمة المبلغ ضمن حصة الحكومة الاتحادية في الجهاز.
**تمثل المصاريف المستحقة مقابل السلع أو الخدمات التي تم استلامها أو توريدها ولكن لم يتم استلام فواتير بها

26. إيرادات الضرائب

	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
	درهم	درهم
الضرائب على القيمة المضافة	10,105,184,172	9,682,093,083
الضرائب على السلع الانتقائية	1,031,868,540	987,124,784
رسوم جمركية ورسوم الاستيراد	283,602	22,158
المجموع	**11,137,336,314**	**10,669,240,025**

27. الغرامات والمخالفات والمصادرات

	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
	درهم	درهم
الغرامات والمخالفات	508,518,715	430,977,246
المصادرات	4,815,668	5,595,437
المجموع	**513,334,383**	**436,572,683**

28. إيرادات من معاملات غير تبادلية – تحويلات

	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
	درهم	درهم
تحويلات من حكومة أبوظبي	13,160,364,000	12,586,172,406
تحويلات من حكومة دبي	1,200,000,000	1,200,000,000
تحويلات من جهات أخرى	434,591,277	111,616,000
المجموع	**14,794,955,277**	**13,897,788,406**

29. إيرادات من معاملات غير تبادلية – تحويلات أخرى

	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
	درهم	درهم
هبات وتبرعات جارية	406,563,202	289,290,667
هبات وتبرعات رأسمالية	56,661,246	5,495,666
المجموع	**463,224,448**	**294,786,333**

30. إيرادات الرسوم والتصاريح

	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
	درهم	درهم
رسوم إصدار بطاقات الهوية *	10,628,791,849	10,719,410,572
رسوم تصاريح وبطاقات العمل	7,207,559,799	5,470,496,369
رسوم التصديق على الشهادات	903,157,204	940,515,430
رسوم إصدار المستندات	789,767,447	774,508,733
رسوم ترخيص الوكالات التجارية والمنشآت المحلية ومزاولة الأنشطة التجارية	816,708,035	705,559,646
رسوم اللياقة الصحية والعلاج الطبي	531,049,144	698,112,530
رسوم خدمات المنافذ الجوية والبرية والبحرية	413,661,360	331,882,396
الرسوم القضائية	141,437,254	125,612,855
رسوم امتلاك الأسلحة والأجهزة اللاسلكية	62,777,008	52,908,060
رسوم خدمات الدفاع المدني وشركات الأمن	67,837,380	67,814,456
رسوم وتصاريح أخرى	810,817,970	640,956,280
المجموع	**22,373,564,450**	**20,527,777,327**

*يتم الاعتراف بالإيرادات المحصلة والخاصة بالهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ والتي ترد إلى حساب الخزينة الموحد بموجب قرار المجلس الوزاري للتنمية رقم 6/4ت لسنة 2019 بشأن إيرادات الهيئة الإتحادية للهوية والجنسية في دفاتر مصروفات اتحادية أخرى وذلك بما يتماشى أيضا مع قانون ربط الميزانية العامة للاتحاد

31. إيرادات من تقديم الخدمات وبيع السلع

	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
	درهم	درهم
إيجار مباني ومعدات حكومية	41,121,996	26,957,893
رسوم اختبارات	595,696	614,297
الإعلان والنشر	327,268,366	235,590,278
مبيعات السلع والمواد	1,782,434	2,242,990
المجموع	**370,768,492**	**265,405,458**

32. توزيعات أرباح حقوق الامتياز

	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
	درهم	درهم
توزيعات الأرباح	96,058,441	175,104,984
حقوق الامتياز*	8,219,372,000	7,545,463,883
المجموع	**8,315,430,441**	**7,720,568,867**

*وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 558/1 لسنة 1991، يتعين على كل من شركة مجموعة الإمارات للاتصالات ش.م.ع (اتصالات) وشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة (دو)، دفع حق امتياز اتحادي بما يعادل 40% من صافي ربحها السنوي قبل خصم الامتياز الاتحادي إلى حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة مقابل استخدام التسهيلات الاتحادية. ابتداءً من يونيو 1998 وبموجب قرار مجلس الوزراء رقم 325/28م لعام 1998 تم رفع نسبة الامتياز الاتحادي إلى 50.%.

تم خلال الفترة حتى 20 فبراير 2017 صدور عدد من التعديلات على حق الامتياز الاتحادي، حيث أعلنت وزارة المالية في ذلك التاريخ عن رسم حق الامتياز الاتحادي الذي سيطبق على الشركتين للسنوات من 2017 إلى 2021 (نظام حق الامتياز الجديد) ووفقاً للآلية الجديدة، تقوم الشركتين بسداد رسوم حق امتياز بنسبة 15% من الإيرادات المنظمة في دولة الإمارات العربية المتحدة و30%من الأرباح من الخدمات المرخصة بعد اقتطاع رسوم حق الامتياز بنسبة 15% من الإيرادات المنظمة في دولة الإمارات العربية المتحدة. ولا يؤخذ بعين الاعتبار رسوم الامتياز على الأرباح من العمليات الدولية إلا إذا كانت الرسوم المماثلة المدفوعة في بلد المنشأ أقل من الرسوم التي كان يمكن فرضها في دولة الإمارات العربية المتحدة.

بتاريخ 3 يناير 2022، أصدرت وزارة المالية إرشادات جديدة لاحتساب حق الامتياز الاتحادي للسنوات المالية من 2022 إلى 2024، ولم يكن لهذه الإرشادات أي تأثير على طريقة الاحتساب الواردة في الإرشادات الصادرة سابقاً في فبراير 2017.

في 03 نوفمبر 2023، أصدرت وزارة المالية إرشادات جديدة للرسوم العائدة على شركات الاتصالات.

33. إيرادات الفوائد

	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
	درهم	درهم
إيرادات فوائد بنكية	1,235,624,869	366,258,742
إيرادات فوائد سندات	1,351,820,701	783,862,183
المجموع	**2,587,445,570**	**1,150,120,925**

34. إيرادات أخرى

	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
	درهم	درهم
العمولات	14,974,465	36,732,984
إيرادات تحويل الفوائض من الجهات الاتحادية المستقلة	105,744,212	14,083,866

اشتراكات التقاعد للعسكريين والمدنيين	494,322,043	473,921,950
إيرادات مردودات أمانات وأمانات متقادمة	451,649	88,643,857
حصة هامش الربح على منتجات البنزين	510,336,064	471,776,714
إيرادات إعادة تحميل جهاز الإمارات للاستثمار تكاليف إصدار السندات	8,872,148	-
إيرادات متنوعة أخرى	462,686,510	295,838,356
المجموع	**1,597,387,091**	**1,380,997,727**

35. الرو اتب والأجور ومنافع الموظفين

	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
	درهم	درهم
أجور ورواتب	9,057,890,963	8,715,716,113
العلاوات والبدلات	12,506,155,489	11,305,463,147
المكافآت	159,284,778	132,304,347
التأمين الصحي	287,015,500	268,471,242
تكلفة الفترة لنهاية الخدمة	212,408,189	308,969,267
المجموع	**22,222,754,919**	**20,730,924,116**

36. المنافع الاجتماعية والإعانات

	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
	درهم	درهم
معاشات ومكافئات التقاعد للمدنيين والعسكريين	5,055,982,878	4,495,950,111
الإعانات والمساعدات الاجتماعية	4,328,735,119	4,262,363,859
مخصصات الطلاب	400,656,938	416,580,789
أخرى	488,845,260	418,533,718
المجموع	**10,274,220,195**	**9,593,428,477**

37. تحويلات

	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
	درهم	درهم
تحويلات للجهات الأمنية والدفاع	7,868,655,813	8,022,293,126
تحويلات لجهات اتحادية أخرى	1,455,889,550	1,282,300,738
تحويلات أخرى	11,622,140	-
المجموع	**9,336,167,503**	**9,304,593,864**

38. خدمات استشارية ومهنية

	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
	درهم	درهم
استشاريين	1,084,921,910	958,928,266
مقاولين	326,387,279	329,016,765
مصاريف بحوث ودراسات	170,929,417	109,749,767
الرسوم القانونية والمهنية الأخرى	386,967,609	84,409,868
المجموع	**1,969,206,215**	**1,482,104,666**

39. إيجارات

	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2023
	درهم	درهم
مقرات وعقارات داخل الدولة	179,800,895	305,362,573
مقرات وعقارات خارج الدولة	60,338,588	93,707,589
معدات وآلات	451,041	504,506
سيارات ومعدات نقل	573,627,703	510,715,963
التزامات الجهات الاتحادية لعقود الإيجار التمويلي	2,265,760	218,446,853
إيجارات أخرى	18,758,657	20,267,660
المجموع	**835,242,644**	**1,149,005,144**

40. مصروفات عمومية وإدارية

	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
	درهم	درهم
اشتراكات في منظمات دولية وعالمية	1,113,864,673	880,408,015
مشاريع الحكومة الاتحادية	49,109,293	355,957,703
التأمين	33,986,375	35,591,243
مصاريف إصلاح وصيانة	939,760,578	961,837,285
مصاريف الاتصالات	581,292,824	447,307,432
مصروفات السفر والضيافة والنقل	289,285,665	205,032,770
مصروفات المرافق والمستلزمات	2,104,414,457	2,317,049,415
مصروفات تدريب	71,511,003	56,689,599
مصروفات ولوازم طبية	1,007,942,593	462,748,210
مصاريف أخرى	1,770,401,220	1,619,692,863
المجموع	**7,961,568,681**	**7,342,314,535**

41. مصروفات الفوائد

	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
	درهم	درهم
الفوائد المصرفية	4,146,868	1,837,923
التأجير التمويلي - رسوم التمويل	214,482	1,182,553
رسوم التمويل لترتيب امتياز الخدمة	31,734,330	-
فائدة على القروض	141,609,113	108,081,744
فائدة على السندات	1,489,312,056	762,626,238
المجموع	**1,667,016,849**	**873,728,458**

42. الاحتياطات الأخرى

	احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات المتاحة للبيع	المجموع
31 ديسمبر 2023		
مكاسب/ خسائر أصول مالية متاحة للبيع	159,903,816	159,903,816
المجموع		

31 ديسمبر 2022		
مكاسب/ خسائر أصول مالية متاحة للبيع	11,438,393	11,438,393
المجموع		

43. التغيرات المباشرة على الاحتياطي العام المتراكم

يوضح الجدول أدناه أهم المعاملات التي أثرت على رصيد الاحتياطي العام المتراكم خلال السنة:

البيان	المبلغ - درهم
قامت وزارة المالية بتعديل آلية الاحتساب في نظام الرواتب الاتحادي بحيث يتم احتساب مخصص بدل الإجازة السنوي بالاستناد إلى الراتب الأساسي بدلاً من الراتب الإجمالي. كما قامت وزارة المالية بإصدار التعميم المالي رقم 7 لسنة 2023 لتوضيح آلية احتساب مخصص الإجازة السنوي وبدل الإجازة النقدي عند انتهاء خدمة الموظفين في الحكومة الاتحادية، كما قامت الوزارة بالتأكيد كذلك على الجهات الاتحادية التي تملك أنظمة مالية خاصة بها حول الالتزام بتلك الضوابط الواردة في التعميم.	(201,062,882)
الأثر المقابل لقيام وزارة الداخلية بتعديل مصروفات تخص عام 2022 بحسب الملاحظات الواردة من جهاز الإمارات للمحاسبة.	157,096,794
حيث أن سنة 2023 تعتبر السنة الأخيرة في الفترة الانتقالية لتطبيق المحاسبة على الأساس الاستحقاق المحاسبي قامت معظم الجهات الاتحادية المستخدمة للنظام المالي الاتحادي بتنفيذ مشروع جرد وحصر وتتبع الأصول المنقولة وقامت بمطابقتها مع سجلات الأصول المدرجة ضمن الأرصدة الاتحادية وعمل التسويات اللازمة بحيث يتم تضمين البيانات المالية النهائية الأرصدة الصحيحة.	(2,994,428,173)
الاعتراف بخسائر جهاز الإمارات للاستثمار عن السنة المالية 2022 بقيمة 41,873 مليون درهم كما تم زيادة قيمة الاستثمار بمبلغ (650) مليون درهم قيمة التحويلات عن العام 2022.	41,223,720,000
تم الاعتراف خلال عام 2022 بقيمة الفوائد المستحقة للاستثمارات في سندات الخزينة الأمريكية بقيمة 41 مليون درهم وبعد المراجعة وإعادة الاحتساب تبين أن الفوائد المستحقة بلغت 22 مليون درهم فقط وعليه تم تعديل الأرصدة.	19,210,048
خلال سنة 2022 تم حجز هذا المبلغ المتعلق بالمبالغ المطلوب سدادها لصالح مؤسسة الإمارات العقارية وشركة الاتحاد للقطارات بقيمة 22 مليون درهم و196 مليون درهم، وعند سداد المبلغ في 2023 تم خصمها من المبالغ المحتجزة. وبهدف مطابقة التحويلات التي تمت للجهات الاستثمارية تم إعادة توجيه تلك المبالغ من خلال إدراجها كاستثمارات إضافية لصالح الحكومة الاتحادية.	(218,935,163)
استناداً لقرار قرار مجلس الوزراء رقم 23/ 13و لسنة 2022 بخصوص نقل تبعية مؤسسة الإمارات العامة للبترول إلى جهاز الإمارات للاستثمار، تم تحويل المؤسسة لجهاز الإمارات للاستثمار اعتباراً من سنة 2023، قام الجهاز بالاعتراف بالاستثمار كتحويل من الحكومة الاتحادية وتم إضافتها ضمن حصة الحكومة الاتحادية في رأس مال الجهاز، قامت وزارة المالية بإطفاء قيمة الخسائر المدورة بقيمة 2.944 مليار درهم كما تم إدراج قيمة الشركة كما تم تقييمها من الجهاز بمبلغ 199 مليون درهم ضمن حصة الحكومة الاتحادية في الجهاز.	(3,142,924,621)
تمثل التعديلات التي تم إدراجها ضمن تصنيف المباني والأراضي قيمة الأصول التي تم الوصول إليها من خلال مشروع تقييم الأملاك الاتحادية. تمثل هذه التعديلات القيمة الناتجة عن الاعتراف الأولي	(31,392,175,572)

	بهذه العقارات باستخدام نموذج التكلفة الاعتبارية وذلك استكمالاً لمتطلبات المعيار رقم " 1.1 – تبني مبدأ الاستحقاق للمرة الأولى، حيث تنتهي فترة الإعفاء الانتقالي مع نهاية السنة المالية 2023.
(505,847,602)	وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم 22 لسنة 2019 الصادر بتاريخ 14 سبتمبر 2019 بشأن شركة الإمارات العامة للنقل والخدمات، فقد تم تعديل الوضع القانوني لمواصلات الإمارات لتصبح شركة مساهمة عامة، وتم نقل ملكيتها بنسبة 100% إلى جهاز الإمارات للاستثمار وعليه فإن جميع الأرباح المحتجزة والتي تشمل الأرباح المتبقية عن الأعوام (2013-2016) بالإضافة إلى الأرباح المجمعة لعامي 2017 و2018 والبالغ إجمالي 708,186,643 ستحتسب ضمن مستحقات وزارة المالية والتي سيتم سدادها تباعاً خلال الفترة المقبلة تم الاتفاق على جدولة سداد الأرباح المحتجزة لوزارة المالية وتحويلها على دفعات خلال 7 سنوات لحساب خزينة الحكومة الاتحادية بقيمة 101,169,520 درهم للسنة. يمثل التعديل بقيمة 505 مليون الرصيد المستحق كما في 31 ديسمبر 2022.
(86,629,079)	الاعتراف بقيمة حقوق الامتياز المستحقة على شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة من واقع البيانات المالية للشركة كما في ديسمبر 2022.
79,041,338,000	في تاريخ 9 أكتوبر 2023، صدر قرار مجلس الوزراء رقم (9/50و) لسنة 2023 بشأن استبعاد البيانات المالية للهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية من الحساب الختامي الموحد للاتحاد (البيانات المالية الموحدة) وعليه، تم استبعاد قيمة المبلغ المعترف به كاستثمار في الهيئة بقيمة 79 مليار درهم.
(388,572,673)	تم خلال سنة 2022 الاعتراف بإيرادات ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية عن شهري نوفمبر وديسمبر بقيمة 2.2 مليار درهم بشكل تقديري. تبين عند استلام المبالغ الفعلية في سنة 2023 استلام مبلغ بقيمة أكبر من المسجلة سابقاً وعليه تم إدراجها ضمن التغيرات المباشرة على الاحتياطي العام المتراكم حيث أنها تمثل إيرادات تخص عام 2022.
(455,683,321)	التعديل الناتج عن رفع الأرصدة الافتتاحية لقطاع أمن المنافذ ضمن حسابات الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ.

44. الأدوات المالية

يوضح الجدول أدناه مبالغ الأدوات المالية المدرجة ضمن بنود بيان المركز المالي

	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
	درهم	درهم
نقد وذمم مدينة		
ذمم مدينة وأخرى	29,863,744,922	15,988,178,850
مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة	2,902,945,204	2,880,111,001
النقد وما يعادله	36,793,739,088	23,514,786,088
المجموع	**69,560,429,214**	**42,383,075,939**
الالتزامات المالية		
ذمم دائنة وأخرى	8,886,182,831	7,451,091,393
مبالغ مستحقة لأطراف ذات علاقة	31,528,151	11,280,230
التزامات ومخصصات أخرى	3,831,887,612	6,249,400,208
المجموع	**12,749,598,594**	**13,711,771,831**

45. التعهدات والضمانات البنكية

استناداً لقرار مجلس الوزراء رقم (7/109و/2م) لسنة 2011، فقد تم تكليف وزارة المالية بتقديم ضمانات عن القروض التي تحصل عليها مؤسسة الإمارات العامة للبترول (إمارات) من المصارف على أن لا يزيد مجموع القروض على 50% من رأسمال المؤسسة المصرح به.

موضح أدناه قائمة الضمانات التي تم تقديمها من قبل وزارة المالية لقروض مؤسسة الإمارات العامة للبترول:

مبلغ الضمان درهم	البنك / المصرف
1,000,000,000	بنك أبوظبي التجاري
750,000,000	بنك أبوظبي الأول

46. إدارة المخاطر المالية

قد تتعرض الحكومة الاتحادية من خلال أنشطتها لمخاطر مالية متنوعة قد تشمل مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. يركز برنامج إدارة المخاطر الخاص بالحكومة الاتحادية بوجهٍ عام على عدم إمكانية التنبؤ بأداء الأسواق المالية ويهدف إلى الحد من الآثار السلبية المحتملة لهذه المخاطر على الأداء المالي للحكومة الاتحادية.

أ- مخاطر السوق

مخاطر صرف العملات الأجنبية

نظراً لأن أغلب مشتريات الحكومة الاتحادية تتم بشكل رئيسي بالدرهم، فإن التعرض لمخاطر صرف العملات الأجنبية محدود.

مخاطر أسعار الفائدة للتدفقات النقدية والقيمة العادلة

إن إيرادات الحكومة الاتحادية وتدفقاتها النقدية من العمليات تُعتبر بعيدة إلى حدٍ كبير عن التغيرات في أسعار الفائدة السوقية.

مخاطر الأسعار

لا تواجه الحكومة الاتحادية أي تعرض هام لمخاطر أسعار السلع أو الأسهم.

ب- مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر المتعلقة بتكبد الحكومة الاتحادية لخسارة مالية نتيجة إخفاق الطرف المقابل لأي أداة مالية في الوفاء بالتزاماته التعاقدية. نظراً لكون الحكومة الاتحادية بشكل عام جهة تشريعية فإن مخاطر الائتمان تعد محدودة.

ج- مخاطر السيولة

تسعى الحكومة الاتحادية للحد من مخاطر السيولة بضمان تحويل الأموال لها بشكلٍ منتظم. يعتبر التمويل المحلي هو مصدر الدخل الرئيسي للحكومة الاتحادية والذي يتم سداده على الميزانيات المعتمدة للجهات الاتحادية، إضافة إلى الإيرادات من الرسوم والخدمات التي تقدمها الجهات السيادية في الحكومة الاتحادية. يتم سداد الذمم الدائنة التجارية والأخرى عادة خلال 30 يوماً من تاريخ الشراء.

47. تقريب الأرقام

تم تقريب الأرقام في الجداول التفصيلية لبيانات الجهات الاتحادية إلى أقرب رقم صحيح وذلك لأغراض عرض البيانات الموحدة، وعليه تم إضافة أو طرح درهم أو درهمين بحد أقصى في الجداول التفصيلية لتتطابق الأرقام مع الأرصدة الظاهرة في القوائم المالية الموحدة.